مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الأول – يناير 2023 – المجلد السابع

العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة في ظل الأثر المعدل لخصائص مجلس الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ بوسي حمدي حسن موسى
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة دمنهور

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وكذلك اختبار أثر بعض خصائص مجلس الإدارة على هذه العلاقة. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فرض البحث. ثم تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2019-2021. وخلص البحث إلى وجود تأثير إيجابي ولكنه غير معنوي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، كذلك وجود تأثير إيجابي ومعنوي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. بينما لا يوجد تأثير معنوي سواء لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة أو الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

الكلمات المفتاحية: فاعلية هيكل الرقابة الداخلية –قابلية القوائم المالية للمقارنة – الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة – الأعضاء المؤسسين في مجلس الإدارة– الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة.

E.mail: poussy_Moussa@yahoo.com

The relationship between the effectiveness of the internal control structure and the financial statements comparability: the modifying effect of the characteristics of the board of directors: an applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aimed to study and test the impact of the effectiveness of the internal control structure on the financial statements comparability, as well as to test the impact of some of the characteristics of the board of directors on this relationship. To achieve the aim of the research, the previous accounting studies were analyzed to derive the research hypothesis. Then, an applied study was conducted on a sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2019-2021.

The research concluded that there is a positive but not significant effect of the effectiveness of the internal control structure on the financial statements comparability, as well as there is a positive and significant effect of the financial and accounting experience of the members of the Board of Directors on the relationship between the effectiveness of the internal control structure and the financial statements comparability. While there is no significant effect for either the presence of founding members in the Board of Directors or the political connections of the members of the Board of Directors, on the relationship between the effectiveness of the internal control structure and the financial statements comparability.

Keywords: effectiveness of the internal control structure – the financial statements comparability – financial and accounting experience of the members– founding members in the Board of Directors– political connections of the members of the Board of Directors.

1- مقدمة البحث

أصبح موضوع جودة التقارير المالية محور اهتمام الباحثين والأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والدائنين والمقرضين، وذلك منذ حدوث أزمة شركة انرون وشركة وورلدكوم عام 2001، والتي قامت فيها الشركة بإعداد تقارير مالية محرفة من خلال حذف بعض المعلومات الهامة وتزوير المعلومات المالية وذلك لإخفاء والتغطية على بعض أنشطة الغش Fraud، وقد تسببت هذه الأزمة في تدمير ثقة المستثمرين في مصداقية وجودة التقارير المالية، علاوة على حدوث العديد من المشاكل التي أضرت بالنظام المالي العالمي (Arisandi, et al., 2022; Ajao and Oluwadamilola,2020)

(Kubickova and Jindrichovska, 2016; Ramdany, وقد أوضحت العديد من الدراسات 2015 Arisandi, et al.,2022) أن احد الأسباب الرئيسية لإعداد تقارير مالية محرفة Fraudlent Financial Reports هو انخفاض فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، حيث أن الهدف من إنشاء هيكل الرقابة الداخلية طبقاً لتقرير لجنة (COSO,1992)[1] يتمثل في تقديم توكيد معقول وليس مطلقاً بشأن تحقيق ثلاثة أهداف وهى ضمان كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية والالتزام بالقوانين واللوائح وإعداد قوائم مالية صادقة ويمكن الاعتماد عليها، ويعد هيكل الرقابة الداخلية أحد الدعائم الأساسية لتحقيق جودة التقارير وإمكانية الاعتماد على هذه التقارير، ويساهم وجود هيكل رقابة داخلية فعال في الشركة في تقديم تأكيدات تتعلق بمصداقية التقارير المالية ودقة عمليات إعداد التقارير المالية، ولكن في ظل انخفاض فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، سوف تنخفض جودة التقارير المالية للشركة، حيث لن يستطيع هيكل الرقابة الداخلية في هذه الحالة منع واكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

ويعد قانون Sarbanes oxley Act(SOX) الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في عام 2002 لاستعادة ثقة المتعاملين في أسواق المال في القوائم المالية خاصة بعد انهيار شركة انرون الأمريكية للطاقة عام 2001، من أهم القوانين التي صدرت في مجال الرقابة الداخلية والتقرير عنها، ولعل أهم المواد التي جاءت بهذا القانون، المادة رقم 302 والمتعلقة بإلزام الإدارة بتقييم مدى فعالية هيكل

[1] لجنة المنظمات الراعية Committee of sponsoring organizations، المنبثقة عن لجنة Tradeway التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين، وتتكون هذه اللجنة من خمس منظمات وهى معهد المراجعين الداخليين IIA، المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، جمعية المحاسبة الأمريكية AAA، معهد المحاسبين الإداريينIMA، والمنظمة المهنية الدولية للمديرين التنفيذين الماليين FEI.

الرقابة الداخلية وإعداد تقرير بنتيجة التقييم، والمادة رقم 404 والمتعلقة بإلزام مراجع الحسابات بالتصديق على هذا التقرير وإعداد تقرير يتضمن رايه بخصوص مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية (Krishnan,et al.,2020)

وتعد القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية المعززة Enhansing للمعلومات المحاسبية والتي تهدف إلى تحسين منفعة القوائم المالية، وذلك من خلال السماح لمستخدمي المعلومات المحاسبية بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية وإمكانية المقارنة مع المعلومات المناظرة للشركات الأخرى، أو لنفس الشركة خلال فترات زمنية مختلفة بما يساهم في فهم وتقييم الأداء الاقتصادي للشركات بشكل أفضل بالنسبة للشركات المماثلة (الصاوي،2019)، ووفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) يؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على منفعة وأهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك باعتبارها إحدى الخصائص النوعية التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر المختلفة، وكذلك التعرف على وفهم أوجه التشابه والاختلاف في الأداء المالي بين الشركات (FASB,2010).

وتكمن قابلية القوائم المالية للمقارنة المستثمرين من تحسين دقة تقييمهم للأداء الحقيقي للشركة، وذلك من خلال مقارنة المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات الأخرى، وهو ما يزيد من منفعة المعلومات الخاصة بالشركة والتي تؤثر بشكل ايجابي وفعال في عمليات اتخاذ القرارات. وتؤدي زيادة القابلية للمقارنة إلى تخفيض تكاليف اقتناء وتشغيل المعلومات، ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، مما ينتج عن ذلك زيادة مستوى الشفافية وفعالية تخصيص الموارد، وتقليل تكلفة راس المال، وزيادة درجة دقة التنبؤات من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، كما أن زيادة القابلية للمقارنة تساهم في تحسين جودة ودقة التقارير المالية، وذلك من خلال مساعدة مستخدمي التقارير المالية على اكتشاف السلوكيات الانتهازية للإدارة المتعلقة بإعداد التقارير المالية، مما يترتب على ذلك انخفاض مخاطر التلاعب في التقارير المالية (Ullah,et al.,2022;Shayesteh,et al.,2021,Shuraki,et al.,2021).

وتوجد ندرة إلى حد ما في الدراسات التي اختبرت الأثر المباشر لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث اشارت دراسة (Li,et al.,2022) إلى أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال يؤثر ايجاباً بشكل جوهري على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، مما يترتب على ذلك ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وزيادة شفافية وجودة القرارات الاستثمارية.

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة التأثيرية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة تتأثر بالعديد من العوامل، لذلك يجب الاهتمام بدراسة المتغيرات المعدلة Moderating للعلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. ومع ذلك فإن هناك ندرة في الدراسات التي ركزت على المتغيرات المعدلة والمرتبطة بخصائص مجلس الإدارة سواء كانت المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة (حجم المجلس –استقلالية المجلس – الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء المجلس) أو المتعلقة بمركز ومكانة أعضاء المجلس وعلاقاتهم (وجود أعضاء مؤسسين في المجلس – الارتباطات السياسية لأعضاء المجلس).

وبناء على ما سبق، يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، كذلك تناول الأثر التفاعلي لخصائص مجلس الإدارة المتعلقة بالخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء المجلس ووجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة والارتباطات السياسية لأعضاء المجلس كمتغيرات معدلة للعلاقة التأثيرية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة المالية من عام 2019 إلى 2021، وذلك للوصول إلى فهم أفضل لأثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة بالتطبيق على أحد أسواق راس المال الناشئة، وهو سوق راس المال المصري.

2- مشكلة البحث

تعد قابلية القوائم المالية للمقارنة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمنظمين وواضعي المعايير المحاسبية، فمن وجهة نظر المستثمرين تتضمن قرارات الاستثمار الرشيدة تقييم الفرص المستقبلية للشركة مقارنة بفرص الشركات المماثلة، وهذا يدعم دور قابلية القوائم المالية للمقارنة من أجل تقييم أفضل لأداء الشركات (الصاوي،2019). وتناولت القليل من الدراسات السابقة (Li,et al.,2022) العلاقة التأثيرية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، والتي توصلت إلى أن فاعلية هيكل الرقابة الداخلية تؤثر ايجاباً ومعنوياً على قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة (Rashedi and Dargahi, 2019; Dashtbayaz,et al., 2019; Sitorus, et al.,2019; Widyaningsih, 2016; Hu,et al.,2021) على تناول أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، وذلك دون التركيز على دراسة الأثر المباشر لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، والتي تعد

إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية. وتأسيسا على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤلين كما يلي:

- هل تؤثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟
- هل يختلف تأثير فعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف خصائص مجلس الإدارة سواء المتعلقة بهيكل المجلس مثل الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء المجلس أو المتعلقة بمكانة أعضاء المجلس وارتباطاتهم مثل وجود أعضاء مؤسسين في المجلس والارتباطات السياسية لأعضاء المجلس ؟

3-هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار تأثير فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، فضلاً عن التحقق من مدى اختلاف هذا الأثر باختلاف كل من الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء المجلس والارتباطات السياسية لهم ووجود أعضاء مؤسسين في المجلس كمتغيرات معدلة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2019 إلى 2021.

4- أهمية ودوافع البحث

تنبع **أهمية البحث الأكاديمية** من تصديه لقضية بحثية هامة، والتي تعد إضافة للأدب المحاسبي، إذ أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذلك تحاول هذه الدراسة تضييق هذه الفجوة من خلال استكشاف طبيعة هذه العلاقة، فقد تناولت الدراسات السابقة اختبار أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجودة التقارير المالية، إلا أن هناك القليل من الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وبالتالي فإن هذه الدراسة تضيف جانب جديد لدراسة قابلية القوائم المالية للمقارنة وهو فاعلية الرقابة الداخلية، وتوسع مجال البحث في هذا المجال.

ويستمد البحث **أهميته العملية** من كونه يسعى إلى اختبار أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة. إضافة إلى اختبار أثر بعض خصائص مجلس الإدارة (الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء المجلس، وجود أعضاء مؤسسين في المجلس، الارتباطات السياسية

لأعضاء المجلس) كمتغيرات معدلة على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، الأمر الذي يؤدي لإثراء المردود العملي الإيجابي للبحث المحاسبي في ذلك المجال، والذي يعاني من ندرة نسبيه في مصر.

ومن أهم **دوافع البحث** التطرق لمجال بحثي يعاني من ندرة ملموسه في مصر، وإيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال منهجية متكاملة تختبر العلاقة التأثيرية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. والتغلب على الندرة الملموسة في البحوث التي تناولت الأثر التفاعلي لبعض العوامل أو المحددات، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، وذلك من خلال منهجية بحث متكاملة تشمل كلا من، التحليل الأساسي، تحليل الحساسية.

5- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، إضافة إلى اختبار أثر بعض خصائص مجلس الإدارة كمتغيرات معدلة على هذه العلاقة، وذلك على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2019-2021. ويركز البحث على ثلاث خصائص لمجلس الإدارة (وهى الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء المجلس، الارتباطات السياسية لأعضاء المجلس، ووجود أعضاء مؤسسين في المجلس)، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الخصائص الأخرى التي تناولتها الدراسات الأخرى (مثل سمات منشاة المراجعة، الخصائص التشغيلية للشركات). كما سيخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية والمؤسسات المالية المقيدة أو غير المقيدة بالبورصة نظراً لخضوعها لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة. وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث ومجتمع وعينة الدراسة.

6- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وهدفه، فسوف يستكمل البحث على النحو التالي:

- الإطار النظري للرقابة الداخلية.
- الإطار النظري لقابلية القوائم المالية للمقارنة.
- تحليل العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق فرض البحث الأول.

- تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة على العلاقة محل الدراسة واشتقاق فرض البحث الثاني وفرعياته.
- الدراسة التطبيقية.
- نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

6-1 الإطار النظري للرقابة الداخلية

قد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي في القرن الحادي والعشرين إلى زيادة منشآت الأعمال، وزيادة المسئوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، وتعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها، وانتقالها من المحلية إلى العالمية، وهذا بدورة أدى إلى زيادة الحاجة إلى وجود هيكل سليم ومتكامل للرقابة الداخلية، يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (الجزار،1987)، فقد أصبح هيكل الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة بالمنظمة، وذلك لما يوفره من تأكيد معقول بأن القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً لإطار إعدادها وخالية من التحريفات الجوهرية ويمكن الاعتماد عليها (Hu,et al., 2021).

وفيما يتعلق بمفهوم الرقابة الداخلية، فقد أصدرت الجهات المهنية الأمريكية والدولية عدة نشرات وتقارير ومعايير في مجال الرقابة الداخلية، والتي تناولت تعريف الرقابة الداخلية، ومن أهم تلك الإصدارات:

- SAS55: بعنوان " اعتبارات هيكل الرقابة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية ":

لقد عرف (SAS55) الرقابة الداخلية على إنها تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هى بيئة الرقابة، والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة، وبذلك يمكن القول أن SAS55 وسع من نطاق الرقابة الداخلية عما كان يدركه مراجعو الحسابات بصورة تقليدية، حيث انه كان قبل إصدار SAS55 لم تكن سياسات وإجراءات هيكل الرقابة الداخلية ذات صلة مباشرة بعملية مراجعة القوائم المالية، وقد حل محل هذا المعيار معيار SAS78.

- معيار المراجعة الدولي رقم (ISA,315) والذي صدر في أكتوبر 2003 بعنوان " فهم المنشاة وبيئتها وتقييم أخطار الأخطاء الجوهرية "، والذي عرف الرقابة الداخلية على انها " عملية يتم تصميمها وتطبيقها من قبل الأطراف المسئولة عن الحوكمة والإدارة والأفراد الأخرين في الشركة، وذلك لتوفير توكيد معقول بشان كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وامكانية الاعتماد على عملية إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة ".

● تقرير لجنة المنظمات الراعية COSO المنبثقة عن لجنة تريدواى بعنوان " الإطار المتكامل للرقابة الداخلية ":

صدر هذا التقرير والذي يطلق عليه اختصاراً (COSO1) في العام 1992، والذي يعد من أهم الإصدارات التي تناولت هيكل الرقابة الداخلية، وساهم بتطور قواعدها ومفاهيمها وزيادة الاهتمام بها، وتعرف لجنة(COSO,2013) هيكل الرقابة الداخلية على انها " عملية تؤثر وتتأثر بكل من مجلس الإدارة، والإدارة، والموظفين الأخرين، ويتم تصميمها وتنفيذها بهدف توفير تأكيد معقول بشان تحقيق الأهداف المتعلقة بفعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، وامكانية الاعتماد على التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة ".

كما عرفت دراسات (Adewale,2022;Ajao and Oluwadamilola,2020;Bardhan,et al.,2015) الرقابة الداخلية على أنها السياسات والقواعد والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل الشركة وذلك للتحقق والتأكد من دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية ومنع واكتشاف الأخطاء والغش، وكذلك تشجيع الالتزام بالسياسات والإجراءات الإدارية، والرقابة على تحسين الكفاءة التشغيلية، وحماية أصولها. ويعرف (رزق وأحمد، 2021) هيكل الرقابة الداخلية على أنه التخطيط والتنظيم الإداري للمشروع، وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول واختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الانتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم.

وتستخلص الباحثة مما سبق، أنه يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها القواعد والسياسات والإجراءات التي يتم تصميمها وتنفيذها من قبل الأطراف المسئولة عن الحوكمة والإدارة والموظفين الأخرين في الشركة، من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق المنظمة لأهدافها المتعلقة بكفاءة العمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع أو السرقة، وإعداد تقارير موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها، والالتزام بالقوانين واللوائح السارية.

أما عن أنواع الرقابة الداخلية، تنقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع وهى الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي (هاشم،2020).

النوع الأول: الرقابة الإدارية

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى التحقق من كفاءة العمليات التشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات، وتتضمن الرقابة الإدارية السياسات الإدارية والخطط والإجراءات والسجلات التي تتعلق بعمليات اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تفويض السلطة للإدارة للقيام بالمعاملات، أى

تفويض السلطة للإدارة من أجل القيام بوظيفتها. وبالتالي يتعلق تفويض السلطة بشكل مباشر بمسئولية تحقيق أهداف الشركة، ومن الوسائل المستخدمة في تحديد الرقابة الإدارية دراسة الوقت والحركة وذلك لغرض تحديد الوقت المعياري لاتمام عملية معينة وتقرير الإدارة والرقابة عن طريق الموازنات التخطيطية (الشامي،2017، زيتون وموسى،2018، Rashedi and Dargahi,2019، جمال،2020).

النوع الثاني: الرقابة المحاسبية

تهدف الرقابة المحاسبية إلى حماية الأصول وضمان دقة التقارير والقوائم المالية وامكانية الاعتماد عليها، وتتضمن الرقابة المحاسبية خطة الشركة والإجراءات والطرق والمقاييس والسجلات التي تتعلق بحماية الأصول وإمكانية الاعتماد على السجلات المحاسبية، وتعتمد الرقابة المحاسبية في سبيل تحقيق أهدافها على الوسائل الأتية: (Luo,2017;Kathleen,et al.,2016، رزق وأحمد،2021)

- اعتماد العمليات بواسطة أشخاص مسئولين واعتماد قيود التسوية وتصحيح الأخطاء بعد مصادقة أشخاص مفوضين.
- اعتماد طريقة القيد المزدوج في قيد العمليات ووجود دورة مستندية لكل نشاط من أنشطة المؤسسة.
- اتباع نظام الجرد المستمر وإجراء جرد دوري ومفاجئ من حين لأخر لمطابقة أرصدة بطاقات الصنف مع الكمية الموجودة فعلاً.
- السماح بإعداد قوائم مالية مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- السماح بالوصول المصرح به للأصول وفقاً لتعليمات الإدارة.
- القابلية للمساءلة بشأن الاختلاف بين الأصول المسجلة في الدفاتر والأصول الموجودة فعلاً في الفترات المحاسبية المناسبة. واتخاذ التصرفات المناسبة فيما يتعلق بأية اختلافات.

النوع الثالث: الضبط الداخلي

هي مجموعة من الوسائل التي تتبناها الوحدة الاقتصادية لحماية النقدية والأصول الأخرى وكذلك لضمان الدقة الحسابية والعمليات المثبتة في الدفاتر. (جمال،2020).

وفيما يتعلق بمكونات الرقابة الداخلية، يمكن القول أن الهيكل المتكامل للرقابة الداخلية وفقاً لتقرير (COSO,1992) يتكون من خمسة مكونات رئيسية تتداخل مع بعضها البعض كاطار فعال لوصف وتحليل هيكل الرقابة الداخلية، وهى مجموعة من القواعد العامة الأساسية التي يبنى عليها أي هيكل فعال وسليم للرقابة الداخلية، وقد حدد تقرير لجنة (COSO,2013) خمس مكونات

لهيكل الرقابة الداخلية وهى:(1) بيئة الرقابة، و(2) تقييم المخاطر، و(3) أنشطة الرقابة، و(4) المعلومات والاتصالات، و(5) المتابعة، وفيما يتعلق **ببيئة الرقابة**، فهى تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المكونات الأخرى لهيكل الرقابة الداخلية، وتحدد بيئة الرقابة المناخ العام للشركة والذي يؤثر بشكل جوهري في الوعى الرقابي للموظفين العاملين بالشركة، وقد حدد تقرير لجنة COSO سبعة مكونات رئيسية للبيئة الرقابية والتي تشمل نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة، دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجان المراجعة، فلسفة الادارة ونمط التشغيل، الهيكل التنظيمي، تفويض الصلاحيات والمسئوليات، سياسات وممارسات الأفراد والموارد البشرية.

وبشان **تقييم المخاطر**، تسعى كل شركة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وترتبط هذه الأهداف بمجموعة من المخاطر التي تواجهها الشركة، وقد حدد تقرير COSO ثلاث خطوات أساسية لعملية إدارة الخطر وهى: (1) تقييم مدى أهمية الخطر، و(ب) احتمال تكرار حدوث الخطر، و(ج) وضع استراتيجية لإدارة الخطر. وبشان **أنشطة الرقابة**، فهى السياسات والإجراءات التي تتضمن قيام الموظفين بتنفيذ توجيهات وتعليمات الإدارة، وقد حدد تقرير لجنة COSO هذه الأنشطة الرقابية، والتي منها على سبيل المثال وليس الحصر الفصل بين المهام، فحص الأداء من جانب الإدارة العليا،الرقابات المادية.

وبشان **المعلومات والاتصال**، تساهم نظم المعلومات بدور رئيسي في هيكل الرقابة الداخلية لأنها تقوم بتحديد والحصول على المعلومات اللازمة من مصادر داخلية وخارجية وتقوم بمعالجتها واعداد التقارير عنها سواء في شكل التقارير المالية أو التنفيذية، ويجب أن يتم توصيل هذه المعلومات داخل الهيكل التنظيمي للمنشاة في الوقت المناسب، مما يمكن الإدارة من أداء مسئولياتها الرقابية، ويجب أن تنتج نظم المعلومات معلومات ذات جودة مرتفعة تتسم بالدقة العالية والحداثة وسهولة الحصول عليها وذات محتوى معلوماتي ملائم بالإضافة إلى أنه يتم توفيرها في الوقت المناسب.

وأخيراً بشان **المتابعة**، تعتبر أحد المسئوليات الهامة للإدارة في انشاء وتصميم وتشغيل هيكل فعال للرقابة الداخلية والمحافظة على فاعليته بشكل مستمر، فالمتابعة هي عملية تقييم مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، وذلك من خلال إجراء أنشطة المتابعة المستمرة أو التقييمات المنفصلة أو التقرير عن نواحي القصور لمختلف مكونات هيكل الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة،وقد أكد تقرير لجنة COSO على أهمية التقييم المنفصل للرقابة الداخلية، للتأكد من وجود وجودة هيكل الرقابة الداخلية، وتظهر أهمية المراجع الخارجي في القيام بعملية التقييم المنفصل،

وذلك لقدرته على التواصل مع الأطراف الخارجية وتحديد والتعرف على أفضل الممارسات بالمقارنة بالمراجع الخارجي.

أما التقرير عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية، فقد أوضح تقرير لجنة (COSO,2013) أنه على الإدارة أن تقوم بإعداد تقرير للمستوى الإداري المسئول بنواحي القصور الموجودة في هيكل الرقابة الداخلية، وذلك لكي يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، كذلك يجب على الإدارة إعداد تقرير مكتوب يشتمل على تاكيداتها بشان فعالية هيكل الرقابة الداخلية ضمن تقاريرها السنوية الموجهه للأطراف الخارجية وذلك في نقطة زمنية معينة وليس عن مدى زمنى معين. وقد حدد تقرير COSO بعض العناصر التي يجب أن يشتملها هذا التقرير مثل أهداف الرقابة، أوجة القصور المتلازمة، المعيار الرقابي الذي على أساسه تم تقييم الرقابة الداخلية، الإشارة إلى وجود اليات لمتابعة فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

أما عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، يعتبر هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية فعالاً متى تم تصميمه وتشغيله بما يمنع أو يكتشف ويصحح في الوقت المناسب أي خطا أو غش قد ينتج عنه تحريفات جوهرية في القوائم المالية، مما يؤدي لإعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها، وبذلك يستطيع هيكل الرقابة الداخلية إمداد الإدارة ومجلس الإدارة بتأكيد معقول بشان امكانية الاعتماد على التقارير المالية، كذلك يعتبر هيكل الرقابة الداخلية فعالاً، متى تم تصميمه وتشغيله بما يساعد على تحقيق جودة وكفاءة العمليات والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة (الشحات،2014،2017 Kewo and Afiah,2022;Li,et al.,).

وفيما يتعلق بقياس فعالية هيكل الرقابة الداخلية، فقد أشار البعض (Mohammadi and Shirzad,2015Chen,et al.,2020;Kewo and Afiah,2017) إلى وجود ثلاثة مقاييس لقياس فعالية هيكل الرقابة الداخلية تتمثل في: (1) تقارير الشركات ومراجعي الحسابات بشان مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، حيث تقوم الشركات بإعداد تقرير تفصح فيه عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية بطريقة إلزامية وذلك طبقاً للقوانين التي تلزمها بالافصاح عنها (Kewo and Afiah,2017)، ومن ثم لا يمكن استخدام هذا المقياس في مصر، و(2) القائمة المرجعية Checklist، ويتم ذلك في الدول التي لم تلزم شركاتها بالإفصاح عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، ويتم تقديم هذه القائمة لمديري المراجعة الداخلية والإدارة المالية لشركات العينة أو مراقبي حسابات شركات العينة (Mohammadi and Shirzad,2015)، وتشمل القائمة المبادىء الخاصة بكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO,2013)، و(3) مؤشر فعالية هيكل الرقابة

الداخلية، حيث قدم (Chen,et al.,2020) مؤشراً كمياً ونوعياً يمكنه من قياس فعالية هيكل الرقابة الداخلية من خلال استخدام المتغير المستمر والذي يهدف إلى قياس أهمية مشكلات الرقابة الداخلية بشكل أفضل، كما يقيس هذا المؤشر فعالية هيكل الرقابة الداخلية كمياً باستخدام AHP[2]، المصمم لتحليل القرارات المعقدة (Chen,et al.,2020)، وستعتمد الباحثة على المقياس الأخير من مقاييس فعالية هيكل الرقابة الداخلية قياساً على (Chen,et al.,2020).

وفي مصر يتضح عدم وجود تقنين للإفصاح عن الرقابة الداخلية أو قيام مراجع الحسابات بالتوكيد على ذلك الإفصاح، فلا توجد أية معايير محاسبية أو معايير مراجعة مصرية تناولت ذلك الإفصاح بصورة مباشرة، وأنه مازال الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية في مصر اختيارياً، حيث سيكون ضمن مرفقات القوائم المالية. ويقوم مراجع الحسابات فقط بتقييم الرقابة الداخلية لتحديد خطر الرقابة في سياق نموذج خطر المراجعة عند قيامه بمراجعة الحسابات كنموذج توكيدي تقليدي. كما لا توجد أيه متطلبات من سوق راس المال المصري للشركات المقيدة بالبورصة بتقديم هذا النوع من الإفصاح (رميلي،2020).

وتستخلص الباحثة مما سبق أن فعالية هيكل الرقابة الداخلية تتحدد من خلال مدى مساهمته في عملية إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، والتي يمكن تحديدها من خلال قدرته على منع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، كذلك مدى مساهمته في تحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة، وتحقيق جودة وكفاءة العمليات. وأن المنافع المرجوة من فعالية هيكل الرقابة الداخلية لن تتحقق إلا في حالة قيام بورصة الأوراق المالية بتقنيين عملية الإفصاح عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، من خلال إصدار متطلبات إلزامية في شكل معايير، تلزم بها الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية ضمن مرفقات القوائم المالية، مع قيام مراجع الحسابات بالتوكيد على ذلك الإفصاح.

6-2 الإطار النظري لقابلية القوائم المالية للمقارنة: المفهوم والأهمية

يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تزيد من منفعتها وجودتها، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ العديد من القرارات. وطبقاً للاطار المفاهيمي للتقرير المالي، فان هذه الخصائص تنقسم إلى مجموعتين، أولهما، الخصائص الأساسية، وتتضمن خاصيتي

[2] Analytic Chierarchy Process(AHP) هى تقنية تستخدم في تحليل القرارات المعقدة، وذلك من خلال توفير طريقة عملية بسيطة لإجراء تحليلات كمية للمشاكل النوعية، وهو ما يمكن استخدامه في تقييم هيكل الرقابة الداخلية، حيث تعمل هذه التقنية على تحويل مشاكل الرقابة الداخلية لبنوعية إلى درجة كمية.

الملاءمة، والتمثيل الصادق، وثانيهما، الخصائص المدعمة (المعززة) للخصائص الأساسية وهى القابلية للمقارنة، والتحقق، والوقتية، والقابلية للفهم (SFAC:8).

وتعتبر قابلية القوائم المالية للمقارنة أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، واللازمة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر المعلومات المالية أكثر فائدة في حالة امكانية مقارنتها بالمعلومات المماثلة لها في فترات زمنية أخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو بالمعلومات المماثلة لها التي قامت الوحدات الاقتصادية الأخرى – تعمل في نفس الصناعة – بالتقرير عنها في ذات الفترة، وبذلك يمكن تعريف قابلية القوائم المالية للمقارنة بانها أحدى الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر بالتقارير المالية والأداء المالي للشركات محل المقارنة (SFSC:8)

ويتفق البعض (Shayestel,et al.,2021;Chen and Gong,2019) على تعريفها بانها خاصية المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من مقارن التقارير المالية (الموقف والأداء المالي) لنفس الشركة عبر فترات زمنية مختلفة، وكذلك مقارنة التقارير المالية لشركات مختلفة عن ذات الفترة، لذلك تتطلب خاصية القابلية للمقارنة استخدام اجراءات متسقة في قياس والتقرير عن تأثير الأحداث الاقتصادية المتشابهة داخل الوحدة الاقتصادية وعبر الفترات الزمنية المختلفة، وكذلك تحقيق الاتساق في قياس والتقرير عن الأحداث الاقتصادية المتشابهة بين الوحدات المختلفة.

كما أوضحت دراستا (Li.et al.,2022;Chen and Gong,2019) أن تعريف القابلية للمقارنة يستند إلى فكرة أن النظام المحاسبي يقوم على ترجمة الأحداث الاقتصادية وتصويرها في شكل قوائم مالية، وحتى تكون الانظمة المحاسبية متماثلة وقابلة للمقارنة، يجب أن تنتج هذه الأنظمة قوائم مالية مماثلة، بالنسبة لمجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية، وبذلك يمكن تعريف القابلية للمقارنة على انها استخدام الشركات لأنظمة محاسبية متماثلة، والتي ينتج عنها اعداد قوائم مالية متماثلة لهذه الشركات، والتي تزيد من قدرة مستخدمي التقارير المالية على مقارنة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر بهذه القوائم والتقارير المالية المتماثلة.

وفي نفس السياق أشار البعض (Hu,et al.,2021;Barth,et al.,2012) إلى أن القابلية للمقارنة تشير إلى أن الشركات تقوم بالتقرير عن أرقام محاسبية مماثلة في قوائمها المالية في ظل ظروف اقتصادية مماثلة وأرقام محاسبية مختلفة عندما تتعرض تلك الشركات لظروف اقتصادية مختلفة.

وتستخلص الباحثة مما سبق إلى أن مصطلح قابلية القوائم المالية للمقارنة لم يختلف في الأدب المحاسبي عما أشارت إليه قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة خاصية نوعية تعزز من جودة المعلومات المحاسبية وتمكن مستخدمي التقارير المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر بالتقارير المالية، وبالتالي فان القابلية للمقارنة تتطلب الاتساق في تطبيق القواعد والطرق المحاسبية، في المحاسبة والتقرير عن المعاملات الاقتصادية المتماثلة، بينما استخدام طرق وقواعد محاسبية مختلفة وذلك عند المحاسبة والتقرير عن المعاملات الاقتصادية المختلفة.

ونظراً لأهمية القابلية للمقارنة كإحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد قام البعض (Chen and Gong,2019;Ramdany,2015) باختبار ودراسة مدى أهميتها ونفعيتها. وفي هذا الصدد، أيدت تلك الدراسات أهمية ومنفعة قابلية القوائم المالية للمقارنة من عدة نواحي، منها على سبيل المثال، زيادة درجة دقة تنبؤات المحللين الماليين، وذلك لأن هذه الخاصية تساعد على تحسين بيئة المعلومات المحاسبية للشركة من خلال زيادة كمية وجودة المعلومات المحاسبية عن الشركة ونظرائها من الشركات الأخرى، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات وزيادة قدرة مستخدمي التقارير المالية على معالجة وفهم المعلومات المحاسبية وبيئة الشركة ونظامها المحاسبي، كذلك مساعدة المستخدمين على فهم والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية وكيف يتم التعبير عن هذه الأحداث في صورة معلومات محاسبية.

ويؤيد ما سبق، ما توصلت إليه دراسة (Ullah,et al.,2022) من أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤدي إلى تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية بشكل أفضل وبتكلفة أقل، وتساعد المستثمرين في تقييم الأداء الحقيقي للشركة واتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية الهامة.

وفي نفس السياق، أشارت دراسة (Seifzadeh,et al.,2022) من أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تساهم في تحسين جودة ودقة المعلومات المحاسبية والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، مما يترتب على ذلك زيادة مستوى الشفافية، وفعالية تخصيص الموارد، وارتفاع أسعار الأسهم، وتقليل مستوى التجنب الضريبي، وتقليل تكلفة راس المال.

ويتفق مع ذلك، ما أوضحته دراسات (Ajao andOluwadamilola,2020;Widyaningsih,2016، الحوشي،2020) أن قابلية القوائم المالية تساهم في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الديون، وذلك من خلال زيادة جودة ودقة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض درجة عدم التأكد لدى المشاركين في سوق الديون حول مخاطر الائتمان أو تقليل حجم مخاطر الائتمان.

ويتضح للباحثة مما سبق أهمية خاصية القابلية للمقارنة، حيث لا تتوقف هذه الأهمية عند مساهمتها الإيجابية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، بل انها تمتد إلى تحسين درجة دقة تنبؤات المحللين الماليين، وتخفيض عدم التأكد للمشاركين في سوق الديون.

6-3 تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

سوف تستعرض الباحثة في هذه الجزئية أهم الدراسات التي تناولت أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وكذلك أثر خصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك على النحو التالي:

6-3-1 أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة

يعتبر هيكل الرقابة أحد الدعائم الأساسية لتحقيق جودة التقارير المالية ولإمكانية الاعتماد على هذه التقارير، وكذلك حماية أصول الشركة وتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح، مما يساهم ذلك في القضاء على مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والإدارة (Ramadany,2015)، لذلك قام العديد من الباحثين بفحص ودارسة هيكل الرقابة الداخلية من جوانب عديدة تناولت مفهومه وفعاليته والأثار الإيجابية لفعالية هيكل الرقابة الداخلية وأنواعه، إلا أن هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات بشكل ملحوظ.

تنقسم الدراسات التي تناولت العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة إلى مجموعتين، تتناول المجموعة الأولى من الدراسات هذه العلاقة بشكل مباشر، بينما قامت المجموعة الثانية من الدراسات بدراسة وفحص هذه العلاقة بشكل غير مباشر، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة بشكل مباشر

قامت دراستا (Ramdany,2015; Altamuro and Beaty,2010) بدراسة الأثر المباشر لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وأشارت نتائج الدراستين إلى وجود علاقة طردية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث اتضح أنه في ظل وجود هيكل رقابة داخلية فعال، تستطيع الشركة انتاج معلومات مالية دقيقة وشاملة وحديثة وقابلة للمقارنة، مما يعني انتاج واعداد تقارير مالية مرتفعة الجودة تستطيع ان تعتمد عليها الإدارة والأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات.

كما قامت دراسة (Li,et al.,2022) بفحص الأثر المباشر لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وكذلك دراسة الأثر المعدل لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على العلاقة بين الصفقات غير الطبيعية مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ومن خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في بورصة شنجهاى للأوراق المالية عن الفترة من 2015–2019، وتوصلت الدراسة إلى نتائج متشابهة مع نتائج الدراستين السابقتين، حيث اتضح أن هناك علاقة طردية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، كما أن فعالية هيكل الرقابة الداخلية تقلل من حدة العلاقة العكسية بين وجود صفقات غير طبيعية مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، إذ أن وجود صفقات غير طبيعية مع الأطراف ذوي العلاقة يؤثر سلباً على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وأن وجود هيكل رقابة داخلية فعال يساعد على تقليل معدلات حدوث الصفقات غير الطبيعية مع الأطراف ذوي العلاقة، مما يترتب على ذلك زيادة درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وتقليل مستوى مخاطر الغش المالي، وارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وزيادة مستوى شفافية وجودة القرارات الاستثمارية.

كما أشارت دراستا (Adewale,2022 ; Rubino and Vitolla,2014) إلى أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال يرتبط إيجاباً بارتفاع مستوى جودة المعلومات المحاسبية والتي تتحقق من خلال توافر ثلاث خصائص لجودة المعلومات المحاسبية وهى الشفافية والإفصاح الكامل والقابلية للمقارنة، حيث أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال يساعد على الحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة والتي تؤثر بشكل سلبي على جودة المعلومات.

المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة بشكل غير مباشر

تناولت مجموعة من الدراسات (Sitorus,et al.,2019;Kewo and Afiah,2017; Widyaningsih,2016,Arisandi,et al.,2022) العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة وقابلية القوائم المالية بشكل غير مباشر، من خلال دراسة العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من ناحية، ودراسة وفحص العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجودة التقارير المالية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، فقد قامت مجموعة من الدراسات (Hu.et al.,2021;Sitorus,et al.,2019;Rashedi and Dargahi, 2019;

(Sitorus,etal.,2019) باختبار وفحص هذه العلاقة، فينما لم يجد Kewo and Afiah,2017) علاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، عند فحص عينة من الشركات الاندونيسية المسجلة في بورصة اندونيسيا للأوراق المالية عن فترة زمنية تمتد ل 3 سنوات.

بينما وجدت دراسات (Kewo and Afiah,2017;Mohammadi and Shirzad, 2015 Hu,et al.,2021;Rashedi and Dargahi,2019) تزايداً في مستوى جودة التقارير المالية في ظل وجود هيكل رقابة داخلية فعال داخل الشركة، حيث اتضح وجود علاقة طردية جوهرية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، فوجود هيكل رقابة داخلية فعال يساهم في تقديم تأكيدات تتعلق بدقة عمليات إعداد التقارير المالية ومصداقية وجودة التقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها، وذلك لأنه يساعد على تخفيض احتمالات وجود أخطاء أو غش، أو القيام بالتلاعب في التقارير المالية، كذلك يساعد على تقليل مخاطر وجود أخطاء تقدير أو أخطاء عشوائية في الإجراءات، مما يؤدي ذلك إلى زيادة درجة دقة السجلات المحاسبية، وزيادة مستوى جودة التقارير المالية، ومن ثم تقليل كل من مستوى عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة، مما ينعكس ذلك على انخفاض حجم التعارض في المصالح بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية.

كما أيدت دراسات (Alipour,et al.,2020; Ajao and Oluwadamilola, 2020; Widyaningsih, 2016) نتائج الدراسات السابقة بشأن وجود علاقة طردية جوهرية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث أوضحت هذه الدراسات أن عناصر هيكل الرقابة الداخلية والتي تتمثل في بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، والمتابعة تؤثر بشكل ايجابي وجوهري على جودة التقارير المالية لهذه الشركات.

كما اضافت دراسات (Krishnan,et al.,2020;Dashtbayaz,et al.,2019;Doyle,et al.,2007) زيادة معلات إعادة إصدار القوائم المالية وانخفاض مستوى جودة التقارير المالية في الشركات التي يوجد بها أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، حيث عندما يكون هناك ضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، فان هذا يزيد من احتمالات وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية والتي لن يتم منعها أو اكتشافها من خلال إجراءات الرقابة الداخلية.

كما قام (Elbannan,2008) بفحص ودراسة العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقدرة الشركة على الوفاء بالديون، مستخدماً جودة التقارير المالية كمتغير وسيط في هذه العلاقة، حيث تعتبر جودة التقارير المالية المحدد الأساسي لقدرة الشركة على الوفاء بالديون، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تنخفض بها مستوى فعالية هيكل الرقابة الداخلية تقل قدرتها على الوفاء بالديون،

مما يترتب على ذلك ارتفاع تكلفة التمويل بالاقتراض في هذه الشركات. ومن ناحية أخرى، أوضحت هذه الدراسة أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال داخل الشركة يساهم في ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وزيادة امكانية الاعتماد على هذه التقارير، مما يؤثر ذلك سلباً على المخاطر المتعلقة بالمعلومات المالية وإيجاباً على قدرة الشركة على الوفاء بالديون.

واستهدفت دراسة (Arisandi,et al.,2022) اختبار العلاقة بين الإفصاح عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية باستخدام مؤشر الإفصاح عن الرقابة الداخلية(ICDI) وجودة التقارير المالية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في بورصة اندونيسيا للأوراق المالية عن الفترة من 2016–2019، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال سوف يساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية وتحقيق أهداف حوكمة الشركات، فالإفصاحات عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية تؤكد على أن الشركة لديها اليات وإجراءات رقابية سليمة تساعدها في تنفيذ أنشطتها المالية والتنفيذية، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في الشركة وجودة تقاريرها المالية، وهذا يعني أن الإفصاحات عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية ترتبط طردياً بشكل جوهري بجودة التقارير المالية.

أما العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجودة التقارير المالية، فقد قامت دراستا (Shuraki,et al.,2021Shayesteh,et al.,2021) باختبار وفحص هذه العلاقة، وأوضحت هاتين الدراستين وجود علاقة طردية جوهرية بين توافر خاصية القابلية للمقارنة وجودة التقارير المالية، حيث تبين أن توافر خاصية القابلية للمقارنة يساهم في ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، وذلك من خلال زيادة مستوى جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، والحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين، وتخفيض تكاليف تشغيل ومعالجة المعلومات المحاسبية، وتسهيل عملية نقل وتحويل المعلومات المالية بين الشركات.

وقامت دراسة (Chen and Gong,2019) بدراسة أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على جودة التقارير المالية، باستخدام معدلات اعادة إصدار القوائم المالية كمحدد لجودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي جوهري لتوافر خاصية القابلية للمقارنة على إعادة إصدار القوائم المالية، والتي تنتج عن وجود أخطاء غير مقصودة أو تحريفات جوهرية متعمدة في القوائم المالية، ونظراً لوجود علاقة عكسية جوهرية بين جودة التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية، فإنه يتضح أن توافر خاصية القابلية للمقارنة يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة بشكل مباشر توصلت إلى أن هناك علاقة طردية جوهرية بينهم، بينما توصلت الدراسات التي تناولت هذه العلاقة بشكل غير مباشر إلى نتائج متباينة في هذا المجال، حيث اتفقت مجموعة من الدراسات (Krishnan,et al.,2020;Ajao and Oluwadamilola,2020;Widyaningsih,2016 Shuraki,et al.,2021) على ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية في ظل وجود هيكل رقابة داخلية فعال بالشركة. علاوة على ذلك، أن توافر خاصية القابلية للمقارنة يساهم في ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية جوهرية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة (Sitorus,et al.,2019) إلى عدم وجود تأثير لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية.

ويتضح مما سبق أن العلاقة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة يصعب التنبؤ بها في ضوء استخدام نتائج الدراسات العملية السابقة التي تناولت هذه العلاقة، حيث توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة في هذا المجال، إذ تتراوح العلاقة بين إيجابية أو عدم وجود علاقة حسب بيئة التطبيق، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الأول كما يلي:

الفرض الأول: تؤثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

6-3-2 تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة

أدى حدوث الأزمات الاقتصادية وانهيار كبرى الشركات العالمية مثل انهيار شركة انرون إلى إثارة العديد من الشكوك حول نزاهة مهنة المحاسبة، وشفافية وجودة التقارير المالية، مما أثر ذلك سلباً على ثقة مستخدمي التقارير المالية في جودة هذه التقارير، وقد حاول العديد من الباحثين فحص ودراسة أسباب حدوث هذه الأزمات المالية، وقد أرجع البعض أن هذه الأزمات ترجع إلى ضعف اليات حوكمة الشركات، وخاصة أداء مجلس الإدارة لمسئولياتها على الوجه الأكمل تجاه مراقبة أنشطة الإدارة وكذلك مراقبة عملية إعداد التقارير المالية وأداء المديرين، وذلك باعتبار مجلس الإدارة أحد اليات حوكمة الشركات (Osayantin and Embele,2019 Abdel Megeid, .2022;Qawazeh,et al.,2021)

6-3-2-1-تحليل أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الثاني للبحث

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، ومن أهم تلك الدراسات دراسات (Osayantin and;Qinghua,et al.,2007Seifzadeh,et al.,2022;Ullah,et al.,2022;Kemebradikemor) والتي اتفقت على وجود علاقة طردية جوهرية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، ويرجع ذلك إلى أن الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء مجلس الإدارة تساهم في زيادة القدرات الإدراكية لأعضاء مجلس الإدارة، وتحسين أدائهم، وزيادة فعالية أنشطة مراقبة تصرفات الإدارة تجاه أنشطة إدارة المخاطر واستراتيجية الشركة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية، وكذلك مراقبة عملية إعداد التقارير المالية، وتخفيض احتمالات قيام الإدارة بسلوكيات انتهازية، مما ينعكس ذلك على انخفاض احتمالات حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية وزيادة مستوى جودة التقارير المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

وقامت مجموعة أخرى من الدراسات (Nawafly and Alarussi,2019;Alzaibi,2014 Qawazeh,et al.,2021;Ogibaisi,et al.,2019) بدراسة العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، واتفقت هذه الدراسات على أن وجود أعضاء مجلس الإدارة لديهم خبرة عملية ومهنية ملائمة في مجالات المحاسبة والتمويل والمراجعة يساهم في تحسين مستوى جودة التقارير المالية.

وقد أيدت دراسة (Nguyen,et al.,2021) تلك النتيجة، والتي أوضحت أن وجود أعضاء في مجلس الإدارة من الخبراء الماليين سوف يساهم في زيادة مستوى جودة التقارير المالية، وذلك من خلال زيادة مستوى شفافية المعلومات المحاسبية ومصداقيتها في حالة وجود هؤلاء الخبراء، والتي ستنعكس على التعجيل بإصدار التقارير المالية وعدم تأخر إصدارها.

وتلاحظ الباحثة في ضوء ما تقدم، اتفاق الدراسات التي تناولت العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية وجودة التقارير المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة على أن وجود أعضاء في مجلس الإدارة لديهم خبرة في النواحي المالية والمحاسبية يساهم في زيادة مستوى جودة القوائم المالية ودرجة قابلية القوائم المالية للمقارنة، وحيث أن وجود اليات الحوكمة بما فيها مجلس الإدارة تساعد على رفع فعالية أداء هيكل الرقابة الداخلية (Hoitash, et al.,2009)، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي

لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذلك فانه من المتوقع وجود أثر تفاعلي معنوي بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الثاني على النحو التالي:

الفرض الثاني: يختلف التأثير المعنوي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة.

6-3-2-2 تحليل أثر وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الثالث للبحث

قامت مجموعة من الدراسات (Qawazeh,et al.,2021;Alarussi,2019;Hasnan and Marzuki,2017) بدراسة العلاقة بين وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، واتفقت هذه الدراسات على وجود علاقة عكسية جوهرية بين وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، ووجود علاقة طردية جوهرية بين وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة واحتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، ويرجع ذلك إلى فشل الأعضاء المؤسسين في أداء أنشطة الرقابة على تصرفات وأفعال الإدارة وأيضاً على عملية إعداد التقارير المالية، مما يخلق ذلك فرصة لقيام المديرين بتحريف التقارير المالية، ويترتب على ذلك زيادة احتمالات قيام الشركة بإعادة اصدار التقارير المالية وزيادة تكاليف الوكالة.

وفي ضوء ما تقدم، تستخلص الباحثة اتفاق الدراسات التي تناولت العلاقة بين وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية ومن ثم قابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك باعتبار أن قابلية القوائم المالية للمقارنة أحد خصائص جودة التقارير المالية، على أن وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة يساهم في تخفيض مستوى جودة التقارير المالية ودرجة قابلية القوائم المالية للمقارنة، وحيث أن وجود اليات الحوكمة بما فيها مجلس الإدارة تساعد على رفع فعالية أداء هيكل الرقابة الداخلية (Hoitash,et al.,2009)، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذلك فانه من المتوقع وجود أثر تفاعلي معنوي بين وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الثالث كما يلي:

الفرض الثالث: يختلف التأثير المعنوي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة من عدمه.

6-3-2-3 تحليل أثر الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الرابع للبحث

تناولت مجموعة من الدراسات (Nguyen,et al.,2021;Hasnan and Marzuki, 2017 Qawazeh,etal.,2021) العلاقة بين الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، واتفقت هذه الدراسات على وجود علاقة عكسية جوهرية بين الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، ووجود علاقة طردية جوهرية بين الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة واحتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، حيث تعني الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وجود علاقات سياسية قوية لعضو مجلس الإدارة مع الحكومة أو إحدى الجهات السياسية الحاكمة، وقد اتضح انه ينخفض احتمالات قيام الشركات التي لديها ارتباطات سياسية بإعداد تقارير مالية صادقة بالمقارنة بالشركات الأخرى التي ليس لديها علاقات سياسية، ويرجع ذلك إلى عدم تعرض هذه الشركات لأى أضرار أو عقوبات نتيجة للحماية التي تتمتع بها من العلاقات السياسية التي توجد بينها وبين الحكومة أو إحدى الجهات السياسية الحاكمة.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى اتفاق الدراسات التي تناولت العلاقة بين الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية ومن ثم قابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك باعتبار أن قابلية القوائم المالية للمقارنة أحد خصائص جودة التقارير المالية، على أن وجود أعضاء في مجلس الإدارة لديهم ارتباطات سياسية هامة مع الحكومة أو أحدى الجهات السياسية الحاكمة يساهم في تخفيض مستوى جودة التقارير المالية ودرجة قابلية القوائم المالية للمقارنة، وحيث أن وجود اليات الحوكمة بما فيها مجلس الإدارة تساعد على رفع فعالية أداء هيكل الرقابة الداخلية (Hoitash,et al.,2009)، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذلك فانه من المتوقع وجود أثر تفاعلي معنوي بين الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الرابع كما يلي:

الفرض الرابع: يختلف التأثير المعنوي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بحسب وجود ارتباطات سياسية لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه.

6-4 الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر بخصائص مجلس الإدارة، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، سوف تعرض الباحثة في هذا الجزء الجوانب التالية: مجتمع وعينة الدراسة، مصادر جمع البيانات وإجراءات الدراسة التطبيقية، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، نموذج الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات، واختبار فروض الدراسة، نتائج الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى إجراء اختبار حساسية لفروض البحث، وذلك على النحو التالي:

6-4-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة ثلاث سنوات من 2019 إلى 2021، وقد قامت الباحثة باختيار عينة من هذه الشركات، والتي تتوافر بها المعايير التالية (Abdelmegeid,2022;Sitorus,et al.,2019; Alzaibi, 2014):

- أن تنتهى السنة المالية للشركة في 31 ديسمبر من كل عام.
- أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار الفترة من 2016 إلى 2021، بالإضافة إلى توافر التقارير المالية السنوية للشركة على مدار هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى أن المتغير التابع للدراسة (قابلية القوائم المالية للمقارنة) يتطلب بيانات عن أربع سنوات، تبدا من السنة محل الاختبار والسنوات الثلاثة السابقة، وبالتالي تغطي البيانات المستخدمة في الدراسة فترة ست سنوات.
- أن تكون عملة القوائم المالية هي الجنية المصري.
- ألا تنتمي الشركة إلى قطاعي البنوك والخدمات، وذلك لخضوعهما لمعايير وقوانين خاصة تختلف في طبيعتها عن تلك الخاضعة لها بقية الشركات.
- أن يتضمن القطاع الذي تنتمي إليه شركات العينة شركتين على الأقل – بعد استبعاد الشركات التي تنتهي سنتها المالية في تاريخ أخر بخلاف 12/31– حتى يتم احتساب القابلية للمقارنة.

وقد نتج عن تطبيق المعايير السابقة اختيار 98 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تنتمي إلى تسع قطاعات تمثل عينة الدراسة، بعدد مشاهدات 294 مشاهدة، حيث تتبع الباحثة مدخل Firm Year Observation قياساً على (Seifzadeh,et al.,2022;Qawazeh,et al.,2021;Krishnan,et al.,2020)، ويوضح الجدول رقم (1) عدد شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها، ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفردات العينة.

جدول 1: عدد شركات عينة الدراسة مصنفة وفقاً للقطاعات

م	نوع القطاع	عدد الشركات المقيدة	النسبة المئوية
1	أغذية ومشروبات	16	%16.3
2	رعاية صحية وأدوية	5	%5.4
3	تشييد ومواد بناء	16	%18
4	كيماويات	9	%9.1
5	موارد أساسية	7	%7.1
6	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	9	%9.1
7	عقارات	17	%17.3
8	سياحة وترفيه	11	%11.2
9	منتجات منزلية وشخصية	8	%8.1
الإجمالي		98	

6-4-2 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

فيما يتعلق بادوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية Secondary Data الواردة بالقوائم المالية وايضاحاتها المتممة، بالاضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الالكتروني للبورصة المصرية (www.egx.com.eg/ar/newssearch.aspx) للحصول على محاضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركات ونموذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الالكتروني معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info/countries/eg)، وموقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الالكترونية للشركات للحصول على البيانات اللازمة لقياس القابلية للمقارنة، وكذلك الاعتماد على النماذج الرياضية والاحصائية.

أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة، فقد قامت الباحثة بتجهيز البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة، حيث تم الاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية المستقلة لشركات العينة خلال الفترة من 2016 إلى 2019 لقياس القابلية للمقارنة، وفيما يتعلق بفعالية هيكل الرقابة الداخلية، فلقد تم قياسها عن طريق المؤشر الخاص بفعالية هيكل الرقابة الداخلية، ويحتوي هذا المؤشر على 122 عنصر وفقاً لدراسة (Chen,et al.,2020). حيث تم تجميع البيانات لكل شركة من التقرير

السنوي، والقوائم المالية السنوية، وتقرير الحوكمة، وتقرير لجنة المراجعة، وتقرير مراجع الحسابات، ومحضر اجتماع مجلس الإدارة، ونموذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، ومحضر اجتماع الجمعية العامة العادية، وتقرير المسئولية الاجتماعية، وتقرير الاستدامة من خلال شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (MIST)، وموقع مباشر مصر، وموقع البورصة المصرية والتقارير والمنشورات والوثائق والبيانات الصحفية والموقع الالكترونى لكل شركة من شركات العينة، وذلك لحساب إجمالي النقاط التي حصلت عليها كل شركة من هذا المؤشر.

وأخيراً، اعتمدت الباحثة على بيانات التقارير المالية ونموذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين في حساب قيم كل من الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، مدى وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة، الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة، ربحية الشركة،عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية. وبعد الانتهاء من حساب قيم كافة متغيرات الدراسة تم وضعها في شكل جداول الكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها (Adewale,2022;Hu,et al.,2021;Doyle,et al.,2007)

6-4-3 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة أربعة متغيرات، أولها، فاعلية هيكل الرقابة الداخلية كمتغير مستقل، وثانيهما، قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير تابع، وثالثهما، خصائص مجلس الإدارة والتي تتمثل في الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة، الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة كمتغيرات معدلة، ورابعهما، متغيرات رقابية والتي قد تؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة، ويوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة.

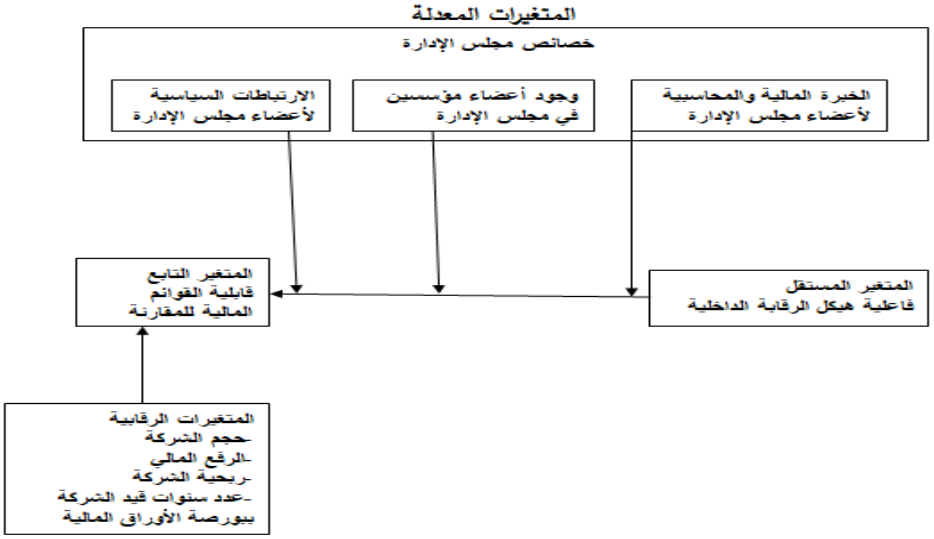

شكل 1: نموذج الدراسة(إعداد الباحثة)

وسوف تتناول الباحثة في هذا الجزء التعريف بهذه المتغيرات وأساليب قياسها، وذلك على النحو التالي:

6-4-3-1 المتغير المستقل: فعالية هيكل الرقابة الداخلية

تشير فعالية هيكل الرقابة الداخلية إلى تصميمه وتشغيله بما يمنع أو يكتشف ويصحح في الوقت المناسب أى خطا أو غش قد ينتج عنه تحريفات جوهرية في القوائم المالية، مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها (الشحات، 2014، Ramdany,2015 Li,et al.,2022;Kewo and Afiah,2017)، وسيتم قياس هذا المتغير من خلال المؤشر الخاص بفعالية هيكل الرقابة الداخلية، ويحتوي هذا المؤشر على 122 عنصر[3] وفقاً لدراسة (Chen,et al.,2020).

6-4-3-2 المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة)

سوف تتبع الباحثة طريقة قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة وفقاً لدراسة (DeFranco,et al.,2011)، (الحوشي،2020) وذلك على النحو التالي:

[3] وفقاً لهذا المؤشر ستحصل كل شركة على نقاط معينة من هذا المؤشر وليكن الشركة (أ) حصلت على 80 نقطة، ولكى نقوم بحساب فعالية هيكل الرقابة الداخلية للشركة (أ) سيتم من خلال قسمة النقاط التي حصلت عليها الشركة (أ) 122/80=0.655، وسيتم تطبيق نفس الخطوات على باقي الشركات وفقاً للمؤشر الموضح بالملحق رقم (1)

أولا: تقدير معاملات النظام المحاسبي الخاص بالشركة، وذلك عن طريق اجراء تحليل انحدار للأرباح على عوائد الأسهم لكل شركة على مدار فترة اربع سنوات تبدا من السنة الحالية إلى السنوات الثلاثة السابقة، وذلك استنادا إلى دراسة (Neel, 2017) على النحو التالي:

$$Earnings_{it} = \propto_i + \beta_i Return_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث

$Earnings_{it}$: نسبة صافى الربح قبل الضريبة للشركة i عن الفترة t إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية الفترة t

$Return_{it}$: عائد السهم للشركة I عن الفترة t

$\propto, \beta i$: المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي للشركة I خلال السنوات الأربع المدرجة في كل انحدار، والتي تشير إلى كيف تنعكس الاحداث الاقتصادية (العائد) في الربح المحاسبي

ثانيا: استخدام المعاملات المقدرة: معامل الحد الثابت $\propto$ ومعامل الانحدار B من الخطوة السابقة لتقدير الأرباح للشركتين j,i كما في المعادلتين التاليين رقم (2) و (3):

$$Firm_i : E(Earnings)_{iit} = \propto_i + \beta_i Return_{it} \quad (2)$$

$$Firm_j : E(Earnings)_{ijt} = \propto_j + \beta_j Return_{it} \quad (3)$$

حيث

$Earnings_{iit}$: الأرباح المقدرة للشركة i عن الفترة t باستخدام النظام المحاسبي للشركة j **و Return** عائد السهم للشركة i عن الفترة t.

ثالثا: احتساب مقياس قابلية المالية للمقارنة وفقا للمعادلة (4) للشركة i مع الشركة j، وذلك من خلال احتساب الفرق المطلق للأربع سنوات، ثم إيجاد مجموع الفروق وقسمتها على 4، وضرب الناتج في (-1)، وذلك على النحو التالي:

$$Comp_{ijt} = 1/4^{t}_{t-3} * \sum \left| E(Earnings_{ijt}) - E(Earnings_{ijt}) \right| \quad (4)$$

وتشير القيم المرتفعة (الأقل سلبية) للمؤشر $Comp_{ijt}$ إلى ارتفاع قابلية القوائم المالية للمقارنة.

رابعا: يتم تطبيق الخطوتين الثانية والثالثة على جميع الشركات في نفس القطاع.

خامسا: لاحتساب المقياس السنوي للقابلية للمقارنة لكل شركة، يتم احتساب متوسط درجات القابلية للمقارنة لكل شركة مع الشركات الأخرى داخل نفس القطاع، وبالتالي، فان الشركات ذات القيمة الأعلى لهذا المتوسط يكون لها نظام محاسبي اكثر قابلية للمقارنة في القطاعات التي تنتمى إليها.

6-4-3-3 المتغيرات المعدلة

وهى خصائص مجلس الإدارة التي يمكن أن تؤثر على العلاقة محل الدراسة، وتتمثل في الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة، والارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة، ويتم قياس هذه المتغيرات كما يلي:

6-4-3-3-1 الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة

ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ رقم 1 في حالة وجود عضو واحد على الأقل من الخبراء الماليين، والذين لديهم خبرة عملية ومهنية في مجالات المحاسبة والتمويل والمراجعة، ويأخذ رقم صفر بخلاف ذلك (Qawazeh,et al.,2021;Ogibaisi,et al.,2019)، ويرمز له بالرمز ACQLFD.

6-4-3-3-2 وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة

ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي ياخذ رقم 1 في حالة وجود عضو واحد على الأقل من كبار المساهمين الرئيسين في الشركة (Nawafly and Alarrussi,2019;Hasnan and Marzuki, 2017)، ويرمز له بالرمز Founder.

6-4-3-3-3 الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة

ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ رقم 1 في حالة وجود عضو واحد على الأقل، يشغل حالياً أو كان يشغل في الفترة السابقة، وظيفة مرموقة في الحكومة أو إحدى الجهات السياسية الحاكمة، ويرمز له بالرمز Politic(Nguyen,et al.,2021;Hasnan and Marzuki,2017).

6-4-3-4 المتغيرات الرقابية

أوضحت العديد من الدراسات (Ullah,et al.,2022;Li,et al.,2022;Shuraki,et al., 2021) وجود بعض العوامل، والتي قد تؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذلك سيتم إدراج مجموعة من المتغيرات الرقابية التي تتضمن مثل هذه المتغيرات، وتشمل:

- ربحية الشركة: وتقاس بالعائد على الأصول = صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول.
- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية: وتقاس بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (القيمة السوقية للأسهم في تاريخ نهاية السنة المالية) إلى قيمتها الدفترية.
- عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية: يقاس بعدد السنوات منذ قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية وحتى بداية السنة المعنية.

6-4-4 نموذج الدراسة

سوف يتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث الخاصة بالعلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، بالإضافة إلى الأثر المعدل لخصائص مجلس الإدارة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: اختبار العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$COMP_{J,T} = \beta0+\beta1ICE_{J,T}+ \beta2ROA_{j,t}+B3MB_{j,t}+\beta4LIST_{j,t}+e_{j,t} \quad (1)$$

حيث:

COMP: قابلية القوائم المالية للمقارنة

ICE: فاعلية هيكل الرقابة الداخلية

ROA: ربحية الشركة

MB: نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية

List: عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية

ejt: حد الخطأ العشوائي

ثانياً: اختبار أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$COMP_{J,T} = \beta0+\beta1ICE_{J,T} +B2ACQLFD_{j,t}+\beta3ICE*ACQLFD_{j,t}+\beta4ROA_{j,t}+ \beta5MB_{j,t}+\beta6LIST_{j,t}+e_{j,t}$$

حيث:

ACQLFD: الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، ICE*ACQLFD تشير للأثر التفاعلي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية مع الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء مجلس الإدارة، باقي المتغيرات كما تم تعريفها بالنموذج رقم (1).

ثالثاً: اختبار أثر وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$COMP_{J,T} = \beta0+\beta1ICE_{J,T} +B2Founder_{j,t}+\beta3ICE*Founder_{j,t}+\beta4ROA_{j,t}+ \beta5MB_{j,t}+\beta6LIST_{j,t}+e_{j,t}$$

حيث:

Founder: تشير إلى وجود عضو مؤسسي في مجلس الإدارة، ICE*Founder تشير للأثر التفاعلي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية مع وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة، باقي المتغيرات كما تم تعريفها بالنموذج رقم (1).

رابعاً: اختبار أثر الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$COMP_{J,T} = \beta0+\beta1ICE_{J,T} +B2Politic_{j,t}+\beta3ICE*Politic_{j,t}+\beta4ROA_{j,t}+ \beta5MB_{j,t}+\beta6LIST_{j,t}+e_{j,t}$$

حيث:

Politic: تشير إلى الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة، ICE*Politic تشير للأثر التفاعلي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية مع الارتباطات السياسية مع أعضاء مجلس الإدارة، باقي المتغيرات كما تم تعريفها بالنموذج رقم (1).

6-4-5 أدوات التحليل الإحصائي

استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي EViews 9 لاختبار فروض الدراسة، حيث تم اختبار حزم البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة (Balanced Panel Data) باستخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد، كما تم استخدام كل من Panel Random Least Squares و Panel Fixed Least Squares في التحليل الأساسي، وتحليل الحساسية لبيانات الدراسة، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي EViews 9، حيث يتوافر في هذا البرنامج امكانية إجراء اختبار حزم البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة، وهو الأمر الذي لا يتوافر في البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد تم استخدام بعض أساليب الأحصاء الوصفي. كما تم اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وتحليل ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار التكامل المشترك Co-integration، قبل إجراء تحليل الانحدار Panel Regression.

6-4-6 نتائج اختبار فروض البحث

يستهدف هذا الجزء من البحث تناول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ونتيجة اختبار درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة، ونتيجة اختبار جذر الوحدة، ونتيجة اختبار التكامل المشترك، ونتائج اختبار فروض البحث. وذلك على النحو التالي:

6-4-6-1 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل والمتغيرات التفاعلية والمتغيرات الرقابية) خلال فترة الدراسة من عام 2019 إلى عام 2021. ويشير هذا الجدول إلى أن متوسط متغيرات الدراسة تقع بين الحدين الحد الأعلى والأدنى وهو ما يشير إلى أنه يوجد تجانس في البيانات وهو ما تؤكد عليه قيم الانحراف المعياري، حيث يتضح من هذا الجدول أن قيم الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة أقل من المتوسط الحسابي لنفس المتغيرات.

جدول 2: بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Minimum	Maximum	Mean	Std.Deviation
COMP	0.69	47.30	9.2666	8.458
ICE	3.241	7.321	5.441	0.671
ACQLFD	0.2751	0.852	0.5643	0.179
ICE*ACQLFD	2.061	3.941	2.972	0.635
Founder	5.751	9.3216	8.638	0.504
ICE*Founder	0.00412	0.635	0.369	0.181
Politic	0.01897	0.481	0.112	0.096
ICE*Politic	0.0170	0.995	0.695	0.217
ROA	0	1	0.85	0.388
MB	0	1	0.70	0.420
List	0	1	0.64	0.213

نتيجة اختبار درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة

استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون لتحديد درجة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التفاعلية والرقابية وإذا كانت درجة الارتباط بين هذه المتغيرات أقل من 0.7 فإن هذا يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغير المستقل والمتغيرات التفاعلية والرقابية، وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطي الذاتي. ومن ثم يمكن إجراء أسلوب الانحدار المتعدد بدون أى مشاكل. وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لأن بيانات الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً.

ويوضح جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة. ويشير هذا الجدول إلى وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة أقل من 0.7 والتي تمثل الحد الأقصى الذي يترتب على تجاوزه ظهور مشكلة الارتباط الخطي الذاتي Multicollinearity، قياساً على (Chen and Gong,2019; Hoitash,et al., 2009; Elbannan, 2008).

جدول 3: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation	ICE	ACQLFD	ICE* ACQLFD	Founder	ICE* Founder	Politic	ICE* Politic	ROA	MB	List
ICE	1									
ACQLFD	-0.581	1								
ICE*ACQLFD	-0.502	0.683	1							
Founder	-0.623	0.574	0.521	1						
ICE*Founder	-0.544	-0.695	-0.672	-0.541	1					
Politic	-0.435	0.596	0.534	0.422	-0.631	1				
ICE*Politic	-0.687	0.552	0.496	0.643	-0.515	0.668	1			
ROA	0.189	-0.660	-0.628	-0.225	0.436	-0.529	-0.118	1		
MB	0.221	-0.439	-0.419	-0.260	0.487	-0.521	-0.177	0.531	1	
LIST	0.415	-0.321	-0.427	-0.170	0.578	-0.617	-0.111	0.412	0.214	1

بعد عرض الإحصاءات الوصفية يجب اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحليل ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة قبل إجراء تحليل الانحدار Panel Regression. ويستخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك للتاكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لتجنب مشكلات الانحدار الزائف، حيث يفترض أن المتغيرات المحاسبية تتجة في الأجل الطويل عادة نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن (Steady State Equilibrium). ونراً لأنه في بعض الأحيان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المحاسبية غير مستقرة (Non-Stationary)، فانه وفي مثل هذه الحالة لا تصلح نماذج الانحدار التقليدية في دراسة العلاقات بين المتغيرات وهى في صورتها الأصلية (Level)، حيث يؤدي ذلك إلى ما يسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression)،وبالتالي، فان نتائج الاختبارات الاحصائية (R^2,DW,F,t) لا يمكن الاعتماد عليها. وتعتبر السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة إذا كان كل من الوسط الحسابي، والتباين الخاص بالسلسلة الزمنية للمتغير ثابتاً عبر الزمن (Heij,et al.,2004)، هذا فضلاً عن الحاجة إلى تحديد درجة أو رتبة التكامل (Integration Order) لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى استقرار المتغيرات الموجودة بفروض الدراسة في وضعها الأصلي وذلك وفقاً لنتائج ثلاث اختبارات مختلفة، هى: (1) اختبار Levin,Lin&Chut(LLC)،(2) اختبار Fisher Chi-Square(ADF)، (3) اختبار Fisher Chi-Square(PP).

ويتضح من نتائج الاختبارات الثلاث أن الإحصائيات الخاصة بجميع المتغيرات معنوية بما يشير إلى عدم قبول فرض العدم القائل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة (Non Stationary)، **وقبول الفرض البديل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة** (Levin,et al.,2002 Stationary). **كما تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات ذات رتبة تكامل تكون من الدرجة I(0)، أى أن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة في وضعها الأصلي.**

جدول 4: نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج الإحصائي (Unit Root)

المتغيرات	LLC Test	ADF Test	PP Test	رتبة المتغير
COMP	-14.911(0.00)	226.327 (0.00)	321.916 (0.00)	I(0)
ICE	-18.9925 (0.00)	225.269 (0.00)	322.580 (0.00)	I(0)
ACQLFD	-16.536 (0.00)	223.628 (0.00)	341.050 (0.00	I(0)
ICE*ACQLFD	-16.1519(0.00)	221.325 (0.00)	349.153 (0.00)	I(0)
Founder	-17.6409(0.00)	227.327 (0.00)	348.017 (0.00)	I(0)
ICE*Founder	-14.9688(0.00)	228.327 (0.00)	347.498 (0.00)	I(0)
Politic	-14.8587(0.00)	221.639 (0.00)	337.673 (0.00)	I(0)
ICE*Politic	-19.1975(0.00)	223.654 (0.00)	335.590 (0.00)	I(0)
ROA	-10.8959(0.00)	126.174 (0.00)	151.491 (0.00)	I(0)
MB	-12.7087(0.00)	165.948 (0.00)	213.264 (0.00)	I(0)
List	-14.8177(0.00)	215.643 (0.00)	351.163 (0.00)	I(0)

نتيجة اختبار التكامل المشترك (Co-integration)

بعد التاكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم اجراء اختبار التكامل المشترك Cointegration بين متغيرات النموذج الإحصائي المستخدم، وذلك للتاكد من وجود علاقة تأثيرية بين متغيرات النموذج من عدمه، وذلك باستخدام اختبار Kao Test والذي ينص فرض العدم له على أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (Kao,1999)، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات النموذج الإحصائي. ويتضح من نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test أن إحصائية الاختبار معنوية، بما يشير إلى رفض فرض العدم **ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بأن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات النموذج، وأن هناك علاقة تأثيرية بين متغيرات نموذج الدراسة.**

جدول 5: نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات نموذج الدراسة

	Prob	t-statistic
ADF	0.0000	-16.78123

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

6-4-6-2 نتائج اختبار الفرض الأول للبحث

يستهدف الفرض الأول للبحث اختبار العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. ولاختبار هذا الفرض، تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بحيث يتم إجراء انحدار لقابلية القوائم المالية للمقارنة على فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية.

وقد قامت الباحثة بالتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية Multicollinearity [4]. ولاختبار ذلك قامت الباحثة بإيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص باى متغير أكبر من 10 (Field,2018، الحوشي 2020).

كما قامت الباحثة بالتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation[5]. وللتحقق من وجود استقلال بين البواقي، قامت الباحثة باستخدام اختبار Dubrin Waston، حيث تتراوح

[4] يشير الارتباط الذاتي الخطي إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو الرقابية

[5] تظهر مشكلة الارتباط الذاتي عندما ترتبط بواقي مشاهدتين في نموذج الانحدار، حيث يكون المتغير التابع في فترة ما (t) مرتبطاً بقيمته في الفترة السابقة (t-1).

قيمة هذه الإحصائية بين صفر، (4). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، كلما اقتربت قيمة الإحصائية من الصفر أو (4)، أما إذا كانت القيمة تساوي أو تقترب من (2)، فيعني ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Field,2018، الحوشي،2020).

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة على فاعلية هيكل الرقابة الداخلية. ويظهر الجدول أن نموذج الانحدار معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 38.071، وقيمة P–Value 0.000. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل التباين (VIF) كانت 1.946. وأخيراً، يتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Dubrin Watson 2.165.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد المعدل (R^2) Adjusted للنموذج بلغ 9.57%، بما يشير إلى أن تفسير المتغيرات المستقلة والرقابية 9.57% من التغير في المتغير التابع.

جدول 6: نتائج تحليل انحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة على فاعلية هيكل الرقابة الداخلية

الإحصاءات / المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P-value	معامل تضخم التباين VIF
Constant	-0.59	-0.23	0.809	1.000
ICE	1.55	0.90	0.487	1.092
ROA	-0.678	-6.772	0.003	1.946
MB	0.015	7.342	0.042	1.227
LIST	0.009	1.372	0.341	1.115
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	%9.57	قيمة F		38.071
مستوى المعنويةP-Value	0.000	قيمة اختبار Dubrin Watson		2.165

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (6) إلى أن قيمة معامل الانحدار لمتغير فاعلية هيكل الرقابة الداخلية كانت موجبة وغير معنوية، حيث بلغت قيمة اختبار (t) 0.90، بمستوى (P–Value) 0.487، ويشير ذلك إلى وجود علاقة طردية وغير معنوية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي، يتم **رفض الفرض الأول للبحث**، ويتفق ذلك مع ما توصلت إلية دراسة (Sitorus,et al.,2019) بشأن عدم وجود علاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك باعتبار أن القابلية للمقارنة هي إحدى خصائص جودة التقارير المالية، بينما يختلف ذلك مع ما توصلت إليه دراسات (Kewo and ;Ramdany,2015;Rubino and Vitolla,2014Arisandi,et al,2022;Hu,et

al.,2021;Krishnan,et al.,2020;Afiah,2017) بشأن وجود علاقة طردية جوهرية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (6) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار لهذا المتغير موجبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة اختبار (t)7.342. وقد بلغت قيمة P–value0.042. ومن ناحية أخرى، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (6) وجود تأثير سلبي ومعنوي لمتغير ربحية الشركة على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار لهذا المتغير –0.678. وبلغت قيمة اختبار (t) –6.772، كما بلغت قيمة P–value لهذا المتغير0.003. وأخيراً، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (6) إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغير عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

6-4-6-3 نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث

يستهدف الفرض الثاني اختبار مدى اختلاف العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف مستوى الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة. ولاختبار هذا الفرض، قامت الباحثة بإعادة اختبار نموذج الانحدار رقم (1) بعد ادراج متغير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ادراج متغير أخر يمثل التفاعل بين متغير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، وهو ما يتضح من نموذج الانحدار رقم (2). وللتحقق مما إذا كانت الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى اختلاف العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، فانه سيتم الاعتماد على معامل الانحدار للمتغير الذي يمثل التفاعل بين متغير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، بحيث إذا كان هذا المعامل معنوياً، فإن هذا يدل على وجود تأثير معدل للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة.

جدول 7: نتائج تحليل انحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة على فاعلية هيكل الرقابة الداخلية والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة

الإحصاءات / المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P-value
Constant	0.134	3.124	0.008
ICE	0.081	1.753	0.016
ACQLFD	0.018	0.896	0.034
ICE*ACQLFD	0.288	2.056	0.045

ROA	-0.875	-7.662	0.000
MB	0.015	6.175	0.006
LIST	0.046	1.299	0.321
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 15.31% قيمة F 34.096			
مستوى المعنوية P-Value 0.000 قيمة اختبار Dubrin Watson 2.115			

ويتضح من الجدول رقم (7) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 34.096 وقيمة P–Value 0.000. كما بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج Adjusted R^2 15.31%، بما يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة والرقابية ل 15.31% من التغير في المتغير التابع، وهذا يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد ($AdjR^2$) 9.57%، مما يعني أن متغير التفاعل بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (7) إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي بالنسبة للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار موجبة ومعنوية حيث بلغت قيمة اختبار (t) 0.896 بمستوى معنوية (P–value) 0.034، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات Qinghua, et al.,2007; Osayantin;) and Kemebradikemor,2019Ullah,et al.,2022;) من وجود تأثير ايجابي ومعنوي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبالنسبة للتأثير المعدل للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (7) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير التفاعلي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، ومتغير قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كان معامل الانحدار للمتغير التفاعلي موجباً ومعنوياً، حيث بلغت قيمة اختبار (t) 2.056، بمستوى معنوية (P–value) 0.045، ويشير ذلك إلى وجود تأثير ايجابي معنوي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي، يتم **قبول الفرض الثاني للبحث.**

وينطبق ما سبق قوله على المتغيرات الرقابية، حيث كانت جميعها معنوية عند مستوى معنوية أقل من 5% فيما عدا متغير عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية.

6-4-6-4 نتائج اختبار الفرض الثالث للبحث

لاختبار مدى اختلاف العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة بمدى وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة، قامت الباحثة بإعادة اختبار نموذج الانحدار رقم

(1) بعد ادراج متغير وجود/ عدم وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ادراج متغير أخر يمثل التفاعل بين وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، وهو ما يتضح من نموذج الانحدار رقم (3). وللتحقق مما إذا كانت وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة يؤدي إلى اختلاف العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، فانه يتم الاعتماد على معامل الانحدار للمتغير الذي يمثل التفاعل بين وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، بحيث إذا كان هذا المعامل معنوي إحصائياً، فإن هذا يدل على وجود تأثير معدل لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة.

جدول 8: نتائج تحليل انحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة على فاعلية هيكل الرقابة الداخلية ووجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة

الإحصاءات / المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P-value
Constant	0.154	3.705	0.001
ICE	0.075	1.526	0.215
FOUNDER	-0.051	-0.193	0.853
ICE*FOUNDER	-0.006	-0.009	0.254
ROA	-0.953	-8.644	0.003
MB	0.014	5.432	0.046
LIST	0.009	1.653	0.134
معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted %11.67 قيمة F 35.781			
مستوى المعنوية P-Value 0.000 قيمة اختبار Dubrin Watson 2.351			

ويتضح من الجدول رقم (8) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 35.781 وقيمة P–Value 0.000. كما بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج R^2 Adjusted 11.67%، بما يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة والرقابية ل 11.67% من التغير في المتغير التابع.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) إلى وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوي لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار سالبة ولكنها غير معنوية، حيث بلغت قيمة اختبار (t) –0.193 بمستوى معنوية (P–value) 0.853، ويختلف ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Nawafly and Qawazeh, et al.,2021 Alarussi,2019; Hasnan and Marzuki,2017;) من وجود تأثير سلبي ومعنوي لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبالنسبة للتأثير المعدل لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) إلى وجود علاقة عكسية ولكنها غير معنوية بين المتغير التفاعلي لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، ومتغير قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار للمتغير التفاعلي سالبة ولكنها غير معنوية، حيث بلغت قيمة اختبار (t) -0.009، بمستوى معنوية (P-value) 0.254، ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي، يتم **رفض الفرض الثالث للبحث.**

وينطبق ما سبق قوله على المتغيرات الرقابية، حيث كانت جميعها معنوية عند مستوى معنوية أقل من 5% فيما عدا متغير عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية.

6-4-6-5 نتائج اختبار الفرض الرابع للبحث

لاختبار مدى اختلاف العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة بالارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة، قامت الباحثة بإعادة اختبار نموذج الانحدار رقم (1) بعد ادراج متغير الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ادراج متغير أخر يمثل التفاعل بين الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، وهو ما يتضح من نموذج الانحدار رقم (4). وللتحقق مما إذا كانت الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى اختلاف العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، فانه يتم الاعتماد على معامل الانحدار للمتغير الذي يمثل التفاعل بين الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، بحيث إذا كان هذا المعامل معنوي إحصائياً، فإن هذا يدل على وجود تأثير معدل للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة.

جدول 9: نتائج تحليل انحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة على فاعلية هيكل الرقابة الداخلية و الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة

الإحصاءات / المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P-value
Constant	0.173	3.130	0.001
ICE	0.007	2.593	0.421
POLITIC	-0.006	-2.842	0.981
ICE*POLITIC	-0.095	-4.135	0.544
ROA	-0.046	-3.136	0.021
MB	0.146	3.405	0.041
LIST	0.888	9.662	0.322

معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted %10.50	قيمة F 33.511
مستوى المعنويةP-Value 0.000	قيمة اختبار Dubrin Watson 2.122

ويتضح من الجدول رقم (9) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 33.511 وقيمة P–Value 0.000. كما بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج R^2 Adjusted 10.50%، بما يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة والرقابية ل 10.50% من التغير في المتغير التابع.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (9) إلى وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار سالبة ولكنها غير معنوية، حيث بلغت قيمة اختبار (t) –2.842 بمستوى معنوية (P–value) 0.981، ويختلف ذلك مع ما توصلت إليه دراسات (Qawazeh,et al.,2021 ;Nguyen,et al.,2021;Hasnan and Marzuki,2017) من وجود تأثير سلبي ومعنوي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبالنسبة للتأثير المعدل للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (9) إلى وجود علاقة عكسية ولكنها غير معنوية بين المتغير التفاعلي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، ومتغير قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار للمتغير التفاعلي سالبة ولكنها غير معنوية، حيث بلغت قيمة اختبار (t) –4.135، بمستوى معنوية (P–value) 0.544، ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي، يتم **رفض الفرض الرابع للبحث**.

وينطبق ما سبق قوله على المتغيرات الرقابية، حيث كانت جميعها معنوية عند مستوى معنوية أقل من 5% فيما عدا متغير عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية.

6-4-7 تحليل الحساسية

تتناول الباحثة في هذا الجزء من البحث إعادة اختبار فروض البحث، باستخدام الاستحقاقات الإجمالية كمقياس بديل لقابلية القوائم المالية للمقارنة بدلاً من استخدام انحدار الأرباح على عوائد الأسهم، قياساً على دراسات (Endrawes,2018;DeFranco,et al.,2011، الحوشي،2020)، وذلك لتقييم مدى قوة ومتانة النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل الأساسي.

وسيتم استخدام متوسط الفروق المطلقة للاستحقاقات الاجمالية كمؤشر لمدى اقتراب الأرباح بين الشركات في نفس القطاع، ومن ثم كمقياس لقابلية القوائم المالية للمقارنة، اعتمادا على دراسة (Francis et al., 2014) وسوف يتم اتباع الخطوات الاتية لحساب مؤشر قابلية القوائم المالية للمقارنة:

أ- قياس الاستحقاقات الاجمالية لكل شركة بالفرق بين الأرباح قبل الضريبة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

ب- احتساب الفرق المطلق للاستحقاقات الاجمالية بين الشركة (i) وجميع الشركات في نفس القطاع.

ت- احتساب مؤشر القابلية للمقارنة $\boldsymbol{CompE}$ لكل شركة على أساس انه متوسط الفرق المطلق للاستحقاقات الاجمالية من الخطوة السابقة، ثم ضرب الناتج في (-1) وتشير القيم المرتفعة (الأقل سلبية) للمؤشر الى ارتفاع قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وسيتم اختبار فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار الأربعة السابق وفقاً للمقياس البديل لقابلية القوائم المالية للمقارنة. ويتضح من الجدول رقم (10) أن نماذج الانحدار الثلاثة كانت معنوية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لها 49.760، 39.771، 32.542، 35.221 على التوالي. وقيمة P-value 0.000 للنماذج الأربعة. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson 2.504، 2.076، 2.093، 2.055 على التوالي. كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 للنماذج الأربعة 9.32، 14.15، 11.22، 11.92 على التوالي.

جدول 10: نتائج تحليل انحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة على فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وخصائص مجلس الإدارة

الإحصاءات / المتغير	القسم (أ)			القسم(ب)			القسم(ج)			القسم(د)		
	معامل الإنحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P-value	β	t	p-value	β	t	p-value	β	t	p-value
constant	0.125	2.849	0.022	0.165	2.681	0.003	0.174	3.285	0.000	0.175	2.914	0.045
ICE	0.170	3.088	0.294	0.104	2.541	0.035	0.121	2.452	0.078	0.006	2.381	0.063
ROA	-0.862	-10.524	0.000	-0.857	-9.545	0.000	-0.845	-10.497	0.005	-0.095	-3.529	0.001
MB	0.019	8.426	0.002	0.019	8.222	0.045	0.071	8.002	0.001	0.017	7.257	0.000
List	0.005	1.352	0.172	0.005	1.416	0.245	0.005	1.257	0.302	0.047	3.504	0.212
ACQLFD				0.025	1.747	0.015						
ICE* ACQLFD				0.286	2.563	0.007						
Founder							-0.041	-1.609	0.455			
ICE* Founder							-0.003	-0.050	0.002			
Politic										-0.094	-4.255	0.122
ICE* Politic										-0.015	-8.002	0.204
معامل التحديد المعدل	9.32%			14.15%			11.22%			11.92%		
قيمة F	49.760			39.771			32.542			35.221		
مستوى المعنوية-P VALUE	0.000			0.000			0.000			0.000		
قيمة اختبار Durbin Watson	2.504			2.076			2.093			2.055		

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10/ القسم أ) أن معامل الانحدار لمتغير فاعلية هيكل الرقابة الداخلية كان موجباً وغير معنوياً، حيث بلغت قيمة اختبار (t) 3.088، بمستوى معنوية (p–value)0.294. ويشير ذلك إلى وجود علاقة طردية وغير معنوية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي يتم رفض الفرض الأول للبحث. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10/القسم ب) إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كان معامل الانحدار موجباً ولكن غير معنوي، حيث بلغت قيمة اختبار (t) 1.747 بمستوى معنوية (p–value)0.015. ويتفق ذلك مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي. وبالنسبة للتأثير المعدل للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10/ القسم ب) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير التفاعلي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، ومتغير قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كان معامل الانحدار للمتغير التفاعلي موجباً ومعنوياً، حيث بلغت قيمة اختبار (t) 2.563بمستوى معنوية (p–value)0.007 ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي للخبرة المالية للخبرة المالية

والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي، يتم قبول الفرض الثاني للبحث. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10/ القسم ج) وجود تأثير سلبي غير معنوي لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد بلغت قيمة اختبار (t) –1.609، وبمستوى معنوية0.455. ويتفق ذلك، مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي أيضاً بالجدول رقم (10/ القسم ج) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين المتغير التفاعلي لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، ومتغير قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كان معامل الانحدار للمتغير التفاعلي سالباً ومعنوياً، حيث بلغت قيمة اختبار (t) –0.050، بمستوى معنوية (p–value) 0.002، ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وتختلف هذه النتيجة عما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي من عدم وجود تأثير معنوي للمتغير التفاعلي.

كما توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10/ القسم ج) وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كانت قيمة معامل الانحدار سالبة ولكنها غير معنوية، حيث بلغت قيمة اختبار (t) –4.255، بمستوى معنوية (p–value)0.122. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي. وتشير أيضاً نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10/ القسم ج) إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين المتغير التفاعلي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، ومتغير قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد كان معامل الانحدار للمتغير التفاعلي سالباً وغير معنوياً، حيث بلغت قيمة اختبار (t) –8.002، بمستوى معنوية (p–value) 0.204، ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي.

5–6 نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار وتحليل أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وكذلك اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء

مجلس الإدارة ووجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة والارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 98 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2019-2021.وخلص البحث إلى تباين نتائج الدراسات التي تناولت أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، في حين توصلت الدراسات الأخرى إلى عدم وجود تأثير لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة. كما خلص البحث إلى وجود تأثير لخصائص مجلس الإدارة والتي تتمثل في كل من (الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة – وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة – الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة) على العلاقة التأثيرية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

بشأن نتائج الدراسة التطبيقية، فوفقاً لنتائج اختبار العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، كان معامل الانحدار لمتغير فاعلية هيكل الرقابة الداخلية موجباً ولكن لم يكن معنوي إحصائياً، وكانت القدرة التفسيرية للنموذج منخفضة، مما يشير لوجود متغيرات أخرى تفسر نسبة كبيرة من التغير في مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة لم يتضمنها النموذج، وتجاوزت p-value لمعامل انحدار فاعلية هيكل الرقابة الداخلية مستوى المعنوية المستخدم 5%، مما يشير لقبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة طردية بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، **ومن ثم تم رفض الفرض الأول للبحث،** ويرجع ذلك إلى عدم وجود قوانين حازمة في بيئة الأعمال المصرية تلزم الشركات بتصميم وتشغيل والحفاظ على هيكل فعال للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى عدم وجود قوانين لحماية المستثمر نسبياً وانخفاض درجة وعى وادراك المتعاملين في الأسواق المالية بالشئون المالية، كل هذه العوامل تدفع الإدارة إلى عدم الاهتمام باستخدام أي أدوات رقابية وحوكمية يمكن أن تساعدها في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وزيادة مستوى فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

كما خلصت الدراسة أيضاً إلى وجود **تأثير إيجابي ومعنوي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، ومن ثم تم قبول الفرض الثاني للبحث (H2).** بينما **لا يوجد تأثير معنوي سواء كان لوجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة أو الارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين**

فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، ومن ثم تم رفض الفرضين الثالث والرابع للبحث (H3)(H4).

كما أشارت النتائج أيضاً فيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، أن هناك تأثير إيجابي معنوي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، ووجود تأثير سلبي معنوي لربحية الشركة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، كذلك عدم وجود تأثير معنوي لعدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وأخيراً، توصلت الدراسة في ظل تحليل الحساسية، إلى اتفاق نتائج تحليل الحساسية بدرجة كبيرة مع نتائج التحليل الأساسي بشأن عدم وجود تأثير معنوي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وأن هناك تأثير معنوي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وكذلك عدم وجود تأثير معنوي للارتباطات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وهو ما يشير إلى أن نتائج تحليل الحساسية تدعم بدرجة كبيرة نتائج التحليل الأساسي، إلا أن نتائج تحليل الحساسية اختلفت مع نتائج التحليل الأساسي بشأن أثر وجود أعضاء مؤسسين في مجلس الإدارة على العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث توصلت نتائج التحليل الأساسي إلى عدم وجود تأثير معنوي لوجود أعضاء مؤسسين على هذه العلاقة، في حين توصلت نتائج تحليل الحساسية إلى وجود تأثير معنوي لوجود أعضاء مؤسسين على هذه العلاقة.

وفي ضوء أهداف البحث وحدوده ومشكلته وما أنتهى إليه من نتائج في شقيه النظري والتطبيقي، **توصي الباحثة بما يلي:**

- ضرورة العمل على إعادة بناء البنية الأساسية للرقابة الداخلية وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية، وضرورة تطبيق الجهات الرقابية القانون بحزم والتأكد من التطبيق الحقيقي له من جانب إدارة الشركات المقيدة بالبورصة واهتمامها بتحقيق فعالية هيكل الرقابة الداخلية.
- ضرورة اهتمام الجهات المهنية في مصر بالتركيز على نشر الوعى بين الشركات عن أهمية هيكل الرقابة الداخلية وأهدافه، بالإضافة إلى ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإعداد ونشر تقرير عن مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، مصحوباً بتقرير توكيد من المراجع الخارجي عليه ضمن التقرير السنوي للشركة، وأن تعمل على

توفير إرشادات تفصيلية وكافية حول محتوى تقرير الإدارة عن مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، وكذلك حول مسئولية المراجع الخارجي عن تقديم خدمة التوكيد علىّ إفصاحات الإدارة بشأن فاعلية هيكل الرقابة الداخلية.

- ضرورة قيام مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر بتأهيل وتدريب مراجعي الحسابات على القيام بخدمات التوكيد على إفصاحات الإدارة بشأن فاعلية هيكل الرقابة الداخلية.
- ضرورة الاهتمام بالمراجعين الداخليين باعتبارهم أحد أهم أعضاء الرقابة الداخلية وذلك بإقامة دورات تدريبية لهم في مجال المراجعة الداخلية وأهدافها ومعاييرها.
- ضرورة اهتمام البحوث المحاسبية في مصر وكذا المؤتمرات العلمية لأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بموضوع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية خاصة قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث مفهومها ومحدداتها والمنافع المترتبة عليها، وكذلك الاهتمام بدراسة محددات فعالية الرقابة الداخلية خاصة ذات الصلة بتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصال والمتابعة.
- يوصي باهتمام القائمين على إصدار المعايير المحاسبية المصرية بتدعيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، خاصة قابلية القوائم المالية للمقارنة، نظراً لمردودها الإيجابي في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال إصدار ارشادات تفسيرية لكيفية تطبيق المعايير، وذلك لتحقيق الاتساق في تطبيق هذه المعايير بين الشركات، مما يساهم بشكل ايجابي في تحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وفيما يتعلق بالبحوث المحاسبية المقترحة، ترى الباحثة بأهمية اتجاه البحث المحاسبي في مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية:

- أثر استخدام لغة تقارير الأعمال المرنة XBRL على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أثر خصائص لجنة المراجعة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أثر الاعتراف بالأصول الرقمية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم.
- أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الارباح.
- أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على أسعار الأسهم.
- أثر فاعلية هيكل الرقابة الداخلية في ظل البيانات الضخمة على تخطيط إجراءات المراجعة.
- أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الجزار، محمد، **المراقبة الداخلية**، دار مطبعة عين شمس، القاهرة 1987، الطبعة الأولى، الجزء الأول.

الحوشي، محمد محمود،(2020)، العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية، والأثر المعدل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة:دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد 4، العدد2،ص ص 1-59.

الشامي، محمد مسعد،(2017)." **دور الاتجاهات المعاصرة للرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

الصاوي، عفت أبو بكر محمد،(2019)." أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من 2016-2018"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة-جامعة بني سويف، العدد الأول، ص ص 206-285.

جمال، عبد الله محسن،(2020)." **الرقابة الداخلية وأثرها على نطاق فحص المراجع الخارجي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

رزق، محمود عبد الفتاح إبراهيم، منه الله نصر محمد أحمد، (2021)." الرقابة الداخلية والعوامل المؤثرة في فعاليتها"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة بنها، العدد الثاني، ص ص77-101.

رميلي، سناء محمد رزق، (2018)، " أثر أهمية ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مجلد6، العدد1، ص ص1-34.

زيتون، محمد خميس، بوسي حمدي موسى،(2018)."**الرقابة والمراجعة الداخلية**"، كلية التجارة-جامعة دمنهور.

سعيد، شيماء الشحات محمد إبراهيم،(2014)،" **أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على التحفظ المحاسبي المشروط بالقوائم المالية:دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار،2005، " **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية**".

هاشم، فتحي محمد، (2020)." الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف المشروعات"، **المجلة المصرية للعلوم التجارية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 2، العدد5، ص ص21-25.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdel Megeid, Nevine Sobhy,2022." The Role of Board Characteristics, Financial Leverage and Dividend Policy on Firm Value using Financial Statement Restatement As a mediating variable, **Journal of Accounting and Auditing for The Associations of Arab Universities**,no.2,pp.1-44.

Adewale,Mufutau, 2022 ."Effect of Internal Control Systems on Financial Reporting of Corporate Organizations in Nigeria", **Bingham University Journal of Accounting and Business** (**BUJAB**), VOL.7, NO.1,PP.462-468.

Ajao,Owolabi Sunday and Amosun Olayemi Oluwadamilola,2020." Internal Control Systems and Quality of Financial Reporting in insurance industry in Nigeria", **Journal of Finance and Accounting**, vol.8,no.5,pp.218-226.

Alipour, Saeed,Asgar Pakmaram, Rasool Abdel and Jamal Bahri Sales,2020." Internal Control Quality Assessment based on The Characteristics of The Entity and auditor and Their Expected Goals in The Firm's Listed in Tehran Stock Exchange", **Advances in Mathematical Finance & Applications**,vol.5,no.4,pp.507-520.

Altamuro, Jennifer and Anne Beatty,2010." How Does Internal Control Regulation affect Financial Reporting?", **Journal of Accounting and Economics**,vol.49,iss.1-2,pp.58-74.

Alzaibi, Ebraheem Saleem Salem,2014." Board Characteristics and Financial Reporting Quality: Evidence from Jordon",**Corporate Ownership & Control**,vol.11,iss..3,pp.8-27.

Alzoubi,Ebraheem Saleem Salem,2014." Board Characteristics and Financial Reporting Quality: Evidence from Jordan ", **Corporate Ownership & Control**,vol.11,iss.3,pp.8-26.

American Institute of Certified Public Accountants,1995." **Consideration of The Internal Control in a Financial Statement Audit**: **an Amendment to SAS No.5**",available at www.aicpa.org.

Arisandi,Ariza,Henis Ayu Islami and Raden Roro Widya Ningtyas Soeprajitno,2022." Internal Control Disclosure and Financial Reporting Quality: evidence from Banking sector in Indonesia ", **E-Journal Akuntansi**,vol.32,no.2,pp.484-493.

Bardhan, Indrani, Shu Lin and Shu Ling Wu,2015." The Quality of Internal Control over Financial Reporting in Family Firms ",**Accounting Horizons**,vol.29,no.1,pp.41-60.

Barth, M. E., W. R.,Landsman, M. H.,Lang and C. D.,Williams,2018." Effects on Comparability and Capital Market Benefits of Voluntary IFRS Adoption ", **Journal of Financial Reporting**, vol.3,no.1,pp.1-22.

Bentley, Kathleen A.,Nathan J. Newton and Anne M. Thompson,2016." Business Strategy, Internal Control over Financial Reporting and Audit Reporting Quality", pp.1-46, available at www.ssrn.com.

Chen,Anthony,James Jianxin Gong,2019." Accounting Comparability, Financial Reporting Quality, and The Pricing of Accurals,**Advances in Accounting**,vol.45,pp.1-61.

Chen, H.,yang D.,Zhang,X.,& Zhou, N.,2020." The Moderating Role of Internal Control in Tax Avoidance: Evidence from a COSO –

based Internal Control Index in China ", **Journal of The American Taxation Association**,vol.42,no.1,pp.23-55.

Committee of Sponsoring Organization of The Treadway Commission (COSO),1992." **Internal Control – Integrated Framework** ",New york: AICPA. Available at:http://www.coso.org.

_____, 2013." **Internal Control – Integrated Framework**". Available at:http://www.coso.org.

Dashtbayaz,Mahmoud Lari,Mahdi Salehi and Toktam Safdel,2019." The Effect of Internal Controls on Financial Reporting Quality in iranian Family Firms ", **Journal of family Business Management**,vol.9,no.3,pp.254-270.

DeFranco,G.,Kothari S.P. and Verdi R.S.,2011." The Benefits of Financial Statement Comparability ", **Journal of Accounting Research**,vol.49,no.4,pp.895-931.

Doyle,Jeffrey T., Weili Ge and Sarah Mcvay,2007." Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting ",**The Accounting Review**,vol.82,no.5,pp.1141-1170.

Elbannan,Mohamed A.,2008." Quality of Internal Control over Financial Reporting, Corporate Governance and Credit Rating ", **International Journal of Disclosure and Governance**,vol.6,no.2,pp.127-149.

Endrawes, M.,Feng Z.,Lu M. AND Shan y.,2018." Audit Committee Characteristics and Financial Statement Comparability, **Accounting& Finance**,Early View:1-35.

Field, A.,2018. Discovering Statistics using IBM SPSS Statistics,5th Edition,London,SAGE Publications LTD.

Financial Accounting Standards Board (FASB),2010." Conceptual Framework for Financial Reporting ", **Statement of Financial Accounting Concepts No.8**,Norwalk,CT:FASB.

Financial Accounting Standards Board.(2010). Conceptual Framework For Financial Reporting.Statement of Financial Accounting Concepts.no.8(FASB).

Francis, J. R., Pinnuck, M. L., & Watanabe, O.,2014." Auditor style and financial statement comparability", ***Accounting Review***, vol.*89*,no.2,pp. 605–633, Available at https://doi.org/10.2308/accr-50642

Hasnan,Suhaily and Hafizah Marzuki,2017." Board of Directors' Characteristics and Financial Statements ",**JMFIR**,vol.14,no.1, pp.1-22.

Heij,c.,Heij,c.,de Boer, P., Fransens,P.,H.,Kloek,T.& Van Dijk,H. K.,2004." Econometric Methods with applications in business and Economics ", Oxford University press.

Hoitash, Udi, Rani Hoitash and Jean C. Bedard,2009." Corporate Governance and Internal Control over Financial Reporting: A Comparison of Regulatory Regimes ", **The Accounting Review**,vol.84,iss.3,pp.839-867.

Hu,Jieqiong, Yin Che Weng and Fusheng Wang,2021." The Effect of The Internal Control Regulation on Reporting Quality in China ", **Borsa Istanbul Review**,vol.21,no.4,pp.394-404.

International Auditing and Assurance Standard Board(IAASB),2009." **Identifying and Assessing The Risks of Material Misstatement Through Understanding The Entity Audits Environment** ",2009,available at http://www.ifac.org.

Kao,C.,1999." Spurious Regression and Residual based Tests for cointegration in Panel Data", **Journal of Econometrics**, vol.90,no.1,pp.1-44.

Kewo, Cecilia Lelly and Nunuy Nur Afiah,2017." Does Quality of Financial Statement affected by Internal Control System and Internal audit ", International **Journal of Economics and Financial Issues**,vol.7,no.2,pp.568-573.

Krishnan,Jagan,Jayanthi Krishnan and Sophie Liang,2020." Internal Control and Financial Reporting Quality of Small Firms: A Comparative analysis of Regulatory Regimes",**Review of Accounting and Finance**,vol.19,no.2,pp.221-246.

Kubickova, Dana and Irena Jindrichovska, 2016." Comparability and Reliability of Financial Information in The Sector of Czech SMES",**European Research Studies Journal**, vol.XIX, iss.4, pp.64-77.

Levin,A., Lin C.F.& Chu,C.S.J.,2002." Unit Root Tests in Panel Data: a Symptotic and Finite –Sample Properties", **Journal of Econometrics**, vol.108,no.1,pp.1-24.

Li,Jing,Tongshui Xia and Dengsheng Wu,2022." Internal Control Quality, Related Party Transactions and Accounting Information Comparability", The 8th International Conference on Information Technology and Quantitative Management, **Procedia Computer Science**,vol.19,pp.1252-1259.

Luo,Mengmeng,2017." Enterprise Internal Control and Accounting Information Quality ",**Journal of Financial Risk Management** ,vol.6,pp.16-26.

Mohammadi,Shaban and Ali Shirzad,2015." The Effectiveness of Internal Control Reporting on improving Financial Reporting",

International Letters of Social and Humanistic Sciences,vol.64,issn:2300-2697,pp.52-65.

Nalukenge, Irene, Ven Tauringana and Joseph Mpeera Ntayi,2017." Corporate Governance and Internal Controls over Financial Reporting in Ugandan MFIs", **Journal of Accounting in Emerging Economies**,vol.7,no.3,pp.294-317.

Nawafly,Ali Thamer and Ali Saleh Alarussi,2019." Impact of Board Characeristics,Audit Committee Characteristics and External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting ", **Journal of Management and Economic Studies**,vol.1,no.1,pp.48-65.

Neel, M.,2017. "Comparabilité des données comptables et résultats économiques de l'adoption obligatoire des IFRS", ***Contemporary Accounting Research***, vol.*34*,no.1,pp. 658–690,available at https://doi.org/10.1111/1911-3846.12229.

Nguyen, Anhthi Mai,Dai Sonle and Canh Huu Tran,2021." The Effects of Board Characteristics on Financial Reporting Timeliness: Empirical Evidence from Vietnam", **Journal of Asian Finance**,**Economics and Business**,vol.8,no.11,pp.235-242.

-Ogbaisi,Sebastine,Areo Adebowale Blodun and Omotayo Vincent Adewale,2019." Board Attributes and Quality of Financial Reporting in Nigerian Companies: an Empirical Evidence", **Malaysian E Commerce Journal**,vol.3,no.2,pp.1-5.

Osayanting,Hope and Kemebradikemor Embele,2019." Board Characteristics and Financial Reporting Quality ", **Journal of Accounting and Financial Management**,vol.5,no.1,pp.30-48.

Qawazeh,Hamza Kamel,Wan Anisah Endut and Norfadzilah Rashid,2021." Board Components and Quality of Financial Reporting:

Mediating Effect of Audit Quality",**Journal of Contemporary Issues in Business and Government**,vol.27,no.2,pp.178-190.

Qinghua,Wu,Wang Pingxin and Yin Junming,2007." Audit Committee,Board Characteristics and Quality of Financial Reporting: an Empirical Research on Chinese Securities Market", **Frontiers of Business Research in China**,vol.1,no.3,pp.385-400.

Ramdany,2015." Influence The Quality of Accounting Information Systems and The Effectiveness of Internal Control on Financial Reporting Quality", **Research Journal of Finance and Accounting** ,vol.6,no.6,pp.143-154.

Rashedi, Hadi, Toraj Dargahi,2019." How influence The Accounting Information Systems Quality of Internal Control on Financial Reporting Quslity ",**Journal of Modern Developments in Management and Accounting**,vol.2,no.5,pp.33-46.

Rubino,Michele and Eilippo Vitolla,2014." Internal Control over Financial Reporting": Opportunities using The COBIT Framework", **Managerial Auditing Journal**,vol.29,no.8,pp.736-771.

Seifzadeh, Maryam, Mahdi Salehi and Bizhan Abedini,2022." The Relationship between Management Attributes and Accounting Comparability", **Journal of Facilities Management**, nol.20, no.1,pp.1-18.

Shayesteh,Masoumeh,Rahmatollah Mohammadipour and Hamidreze Kordlouie,2021." The Relationship between Accounting Comparability,Financial Reporting Quality and Pricing of Accurals",pp.1-13, available at **https://ijnaa.semnan.ac.ir**.

Shuraki, Mojtaba Golmohammadi,Omid Pourheidari and Masoud Azizkhani, 2021." Accounting Comparability,Financial Reporting Quality

and Audit Opinions: evidence from Iran", **Asian Review of Accounting**,vol.29,no.1,pp.42-60.

Sitorus, Eduward Tony, Hari Setiyawati and Ratna Mappanyuki,2019." The Effectiveness of The Internal Control System on the Quality of Financial Statements with The Implementation of Internal Audits as a Moderation Variable ", **International Conference on Rural ing**,vol.7,no.10,pp.10-16.

Development and Entrepreneurship: **Enhancing Small Business and Rural Development toward Industrial Revolution**, vol.5,no.1,pp.1386-1400.

Ullah,Irfan, Ding Ning,Aurang Zeb and Muhammad Ansar Majeed,2022." Board Diversity and Financial Statement Comparability: evidence from China", **Eurasian Business Review**,vol.12,pp. 743-801.

Widyaningsih,Aristanti,2016."Internal Control System on The Quality of Financial Statement Information and Financial Accountability in Primary Schools in Bandung, Indoensia ",**Research Journal of Finance and Account**

ملحق 1: مؤشر لقياس فعالية هيكل الرقابة الداخلية (Chen,et al.,2020)

مكونات هيكل الرقابة الداخلية

1- بيئة الرقابة Control Environment

تحدد بيئة الرقابة المناخ العام للشركة الذي يؤثر بشكل جوهري في الوعي الرقابي للموظفين العاملين بالشركة، وتشتمل على عدد من المكونات الرئيسية مثل (المسئولية الاجتماعية للشركة – حوكمة الشركات – الوعى القانوني لدى الشركة – المراجعة الداخلية– الموارد البشرية والسياسات المتعلقة بهم – العقوبات والأحداث السلبية الأخرى)

1-1 المسئولية الاجتماعية للشركة - هل تعمل الشركة على تقديم تبرعات للجمعيات الخيرية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تهتم الشركة بشئون البيئة والسلامة وجودة المنتجات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تقوم الشركة بتقديم تقرير عن المسئولية الاجتماعية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تهتم الشركة بتوفير برامج تدريبية للعاملين لديها؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل قامت الشركة بأى عمليات اندماج أو إعادة هيكلة ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
2-1 حوكمة الشركات - هل تعتبر الشركة مدرجة في أكثر من بورصة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- ما هو حجم مجلس الإدارة ؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5 إلى 19 عضو وصفر بخلاف ذلك
- ما هي عدد اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة ؟	الحد الأقصى 6 لجان
- هل توجد لجان مسئولة عن الرقابة الداخلية بالشركة (مثل لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر)؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- ما هي عدد أعضاء لجنة المراجعة ؟	الحد الأقصى 3 أعضاء
- ما هي متوسط نسبة حضور المديرين المستقلين لاجتماعات مجلس الإدارة ؟	
- ما هي نسبة المديرين المستقلين داخل مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة؟	
- هل يعتبر رئيس مجلس الإدارة من كبار المساهمين بالشركة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- ما هي نسبة الملكية المؤسسية بالشركة؟	
- ما هو متوسط نسبة المساهمين المشاركين في الجمعية العامة للمساهمين؟	
- هل يعتبر رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي شخص واحد؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك

- ما هي نسبة المديرين التنفيذين داخل مجلس الإدارة ؟	
- ما هي نسبة الأسهم المملوكة للإدارة ؟	
- هل يمكن تداول الأسهم المملوكة للإدارة ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد منظمة أو جهة خارجية تساعد الشركة على تحسين فعالية هيكل الرقابة الداخلية ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل يوجد لدى الشركة أى دليل استرشادي بشأن هيكل الرقابة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
1-3 الوعي القانوني - هل يوجد لدى الشركة قسم للشئون القانونية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل يوجد لدى الشركة مستشار قانوني ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
1-4 المراجعة الداخلية - هل يوجد لدى الشركة قسم للرقابة والمراجعة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل يقوم قسم الرقابة والمراجعة الداخلية بتقديم تقاريره إلى مجلس الإدارة ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
1-5 الموارد البشرية والسياسات المتعلقة بهم - هل يوجد لدى الشركة أى سياسات للموارد البشرية ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تتضمن سياسات الموارد البشرية أسس وقواعد خاصة بالتوظيف؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك الإجابة نعم وصفر بخلاف ذل
- هل تتضمن سياسات الموارد البشرية أسس وقواعد خاصة بالمرتبات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تتضمن سياسات الموارد البشرية أسس وقواعد خاصة بالتدريب؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تتضمن سياسات الموارد البشرية أسس وقواعد خاصة بتقييم أداء الموظفين والعمال؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تتضمن سياسات الموارد البشرية أسس وقواعد خاصة بالترقيات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تتضمن سياسات الموارد البشرية أسس وقواعد خاصة بالتدوير الوظيفي؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تتضمن سياسات الموارد البشرية أسس وقواعد خاصة بالاستقالة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل يتم استخدام سياسات الموارد البشرية في تحديد المكافآت والعقوبات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- ما هي نسبة الموظفين الحاصلين على شهادة جامعية؟	
- ما هي نسبة الموظفين الحاصلين على شهادة جامعية؟	
- ما هي نسبة الموظفين الحاصلين على شهادة جامعية؟	
- ما هي نسبة الأسهم المملوكة للموظفين بالشركة؟	
1-6 العقوبات والأحداث السلبية الأخرى - هل توجد أى مخالفات أفصحت عنها وسائل الإعلام	إذا كانت الإجابة نعم يتم خصم 30% من إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة ببيئة

وخاصة بالشركة ؟	الرقابة السابق ذكره أعلاه.
- هل توجد أى عقوبات فرضتها وزارة العدل أو وزارة المالية أو البورصة المصرية على الشركة أو المديرين التنفيذين أو المديرين والمشرفين بالشركة؟	إذا كانت الإجابة نعم يتم خصم 50% من إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة ببيئة السابق ذكرة أعلاه.
إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة ببيئة الرقابة	

2- تقييم المخاطر Risk Assessment

وتمثل تقييم المخاطر المتعلقة بتحقيق الشركة لأهدافها، وقد حدد تقرير COSO ثلاث خطوات أساسية لعملية إدارة الخطر وهي تقدير مدى أهمية الخطر، واحتمال تكرار حدوث الخطر، ووضع استراتيجية لإدارة الخطر، وقام هذا المؤشر بتحديد خطوات عملية إدارة المخاطر في تحديد أهداف إدارة المخاطر والاعتراف بالمخاطر، وتحليل المخاطر، والاستجابة للمخاطر.

2-1 تحديد الأهداف - هل توجد أهداف لعملية إدارة المخاطر ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
2-2 الاعتراف بالمخاطر - هل يوجد لدى الشركة لجنة أو قسم لإدارة المخاطر؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن تقييمات المخاطر في التقارير المالية السنوية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن أي مخاطر داخلية في التقارير المالية السنوية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن أي مخاطر داخلية أخرى؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن أي مخاطر خارجية في التقارير المالية السنوية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالابتكارات والاختراعات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر المالية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن مخاطر الموارد البشرية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالسلامة والبيئة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر الإدارية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر الاجتماعية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر القانونية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر التكنولوجية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك

- هل تم الإفصاح عن المخاطر الاقتصادية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن المخاطر البيئية ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم الإفصاح عن أي مخاطر خارجية أخرى؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل حققت الشركة خسارة جوهرية على مدار العامين الماضيين؟	إذا كانت الإجابة لا تحصل الشركة على رقم (1) وصفر بخلاف ذلك.
2-3- تحليل المخاطر: - هل يوجد تحليل كمي للمخاطر في التقارير السنوية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل يتم ترتيب المخاطر حسب الأهمية من الأكثر إلى الأقل أهمية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
2-4- الاستجابة للمخاطر: - هل تم الإفصاح عن أي استراتيجية للاستجابة للمخاطر؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم اتخاذ أي إجراءات لإدارة المخاطر؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تمت أي تحليلات لتحديد قدرة الشركة على تحمل المخاطر؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد أي تغييرات حدثت في الاستجابة للمخاطر هذا العام مقارنة بالعام الماضي ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة بتقييم المخاطر	

3- أنشطة الرقابة

وهى السياسات والإجراءات التي تتضمن قيام الموظفين بتنفيذ توجيهات وتعليمات الإدارة، وقد حدد تقرير COSO قائمة من هذه الأنشطة الرقابية مثل (الرقابة على الأصول – الرقابة على الأنشطة التشغيلية – الرقابة على الأحداث الطارئة – الفصل بين المهام – الرقابة على الموازنه – الرقابة على الأداء التشغيلي – العقوبات والأحداث السلبية الأخرى – الرقابة المادية والمحاسبية.

3-1 الرقابة على الأصول - هل يوجد تدهور في قيمه الأصول هذا العام بشكل أكبر من العام الماضي ؟	إذا كانت الإجابة لا تحصل الشركة على رقم (1) وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد خسارة في قيمة المخزون؟	إذا كانت الإجابة لا تحصل الشركة على رقم (1) وصفر بخلاف ذلك.
3-2 الرقابة على الأنشطة التشغيلية - هل توجد تحليلات وتقييمات تمت للأنشطة التشغيلية بالشركة ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-3 الرقابة على الأحداث الطارئة - هل توجد أي علامات تحذيرية للمخاطر الجوهرية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك

- هل توجد أي استجابة للأحداث الطارئة بالشركة؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-4 الفصل بين المهام - هل توجد رقابة على التراخيص والموافقات والتعويضات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تتم الموافقة على الأمور الجوهرية وفقاً للسياسات والإجراءات القائمة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد رقابة على الفصل بين المهام؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-5 الرقابة على الموازنة - هل توجد لجنة أو قسم للموازنة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم تنفيذ أي موازنة في الشركة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تمت مناقشة الموازنة السنوية في اجتماع الجمعية العامة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-6 الرقابة على الأداء التشغيلي - هل يوجد قسم بالشركة مسئول عن تحليل الأداء؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تقوم الشركة بتقديم أي تقارير عن تحليلها للأداء التشغيلي؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-7 الرقابة المادية والمحاسبية - هل يتم إعداد المعلومات المحاسبية وفقاً للقواعد والأنظمة المحاسبية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-8 العقوبات والأحداث السلبية الأخرى - هل توجد حوادث تلوث جوهرية؟	إذا كانت الإجابة نعم يتم خصم 30% من إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة المرتبطة بأنشطة الرقابة السالفة الذكر أعلاه
- هل توجد حوادث جوهرية أخرى؟	إذا كانت الإجابة نعم يتم خصم 30% من إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة المرتبطة بأنشطة الرقابة السالفة الذكر أعلاه
- ما هي عدد الدعاوي والنزاعات القضائية المتعلقة بتعاقدات الشركة مع الغير ؟	يتم خصم 20% من إجمال النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة بأنشطة الرقابة سالفة الذكر أعلاه إذا كانت عدد الدعاوي أقل من 5،ويتم خصم 30% إذا كانت عدد الدعاوي بين 5 و10، ويتم خصم 40% إذا زادت عدد الدعاوي عن 10 دعاوي
- هل توجد أي حوادث وعقوبات تعرضت لها الشركة بخصوص جودة وسلامة المنتجات؟	إذا كانت الإجابة نعم يتم خصم 30% من إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة
إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة بأنشطة الرقابة	

4- المعلومات والاتصال Information and Communication

وتعني تحديد والحصول على المعلومات اللازمة من مصادر داخلية وخارجية ومعالجتها وإعداد التقارير عنها، وتوصيلها في الوقت المناسب، وقد قسم تقرير COSO عملية الاتصال إلى اتصال داخلي بين أعضاء المنظمة واتصال خارجي بين الشركة والأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين.

4-1 جمع المعلومات - هل توجد قنوات لجمع المعلومات من المصادر الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد قنوات لجمع المعلومات من المصادر الخارجية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
4-2 الاتصالات الداخلية والخارجية - ماهي عدد اجتماعات مجلس الإدارة؟	الحد الأقصى 12 اجتماع
- هل يتم الإفصاح عن جميع القرارات الصادرة عن اجتماعات مجلس الإدارة ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل يتم الإفصاح عن جميع القرارات الصادرة عن اجتماعات الجمعية العامة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد أي طريقة لإدارة العلاقات مع المستثمرين؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل يوجد أي رابط لعلاقات المستثمرين على موقع الشركة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد أي منصة أخرى للتواصل مع المستثمرين؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد وسائل للإفصاح عن المعلومات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد تغييرات تمت في السياسات والتقديرات المحاسبية؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كانت الإجابة لا وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد أي أخطاء محاسبية أو تصحيح لهذه الأخطاء؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كانت الإجابة لا وصفر بخلاف ذلك
- هل قام مراجع الحسابات بإصدار رأى متحفظ؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كانت الإجابة لا وصفر بخلاف ذلك
- هل تم أي تدوير لمراجع الحسابات ؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كانت الإجابة لا وصفر بخلاف ذلك
- في حالة تدوير مراجع الحسابات، هل تم ذلك بسبب قيام مراجع الحسابات بتقديم بيانات خاطئة ؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كانت الإجابة لا وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد مشاكل تم اكتشافها وتصحيحها من قبل المديرين المستقلين أو المسئولين عن الاشراف في التقارير المالية؟	تحصل الشركة على رقم (1) إذا كانت الإجابة لا وصفر بخلاف ذلك
- هل يتم إصدار التقارير الدورية في الموعد المناسب؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك

- هل يتم إصدار التقارير الدورية في الوقت المحدد كما هو مطلوب؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-4 مكافحة الغش - هل توجد طرق واليات لمكافحة الغش في الشركة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تقوم الشركة بتقديم تقارير عن المخالفات؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تحدد الشركة أولويات مكافحة الغش؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
4-4 نظم المعلومات - هل يوجد قسم للمعلومات بالشركة ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
5-4 العقوبات والأحداث السلبية الأخرى - هل يتم إعادة إصدار القوائم المالية للشركة؟	إذا كانت الإجابة نعم يتم خصم 20% من إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة بالمعلومات والاتصال السالفة ذكر أعلاه
- هل يتم تسريب معلومات الشركة؟	إذا كانت الإجابة نعم يتم خصم 20% من إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة بالمعلومات والاتصال السالفة ذكر أعلاه
إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة بالمعلومات والاتصال	

5- المتابعة Monitoring

وتعني التقييم المستمر لمدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، وقد عرض تقرير COSO ثلاثة أشكال رئيسية لعملية المتابعة وهي المتابعة المستمرة، التقييم المستقل أو المنفصل، والتقرير عن نواحي القصور.

1-5 وظيفة المتابعة الداخلية - هل يقوم قسم الرقابة والمراجعة الداخلية بفحص مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل قام المديرون المستقلون بمناقشة والإفصاح عن مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية في تقرير مسئوليتهم؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل قامت لجنة المراجعة بمناقشة والإفصاح عن مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية في تقرير مسؤوليتها؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد متابعة للأحداث المشبوهة؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
2-5 أوجة القصور في الرقابة الداخلية - هل توجد معايير يمكن استخدامها في تحديد أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد أي تحليلات تمت للتعرف على أسباب أوجه القصور؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك

- هل توجد خطة لتصحيح أوجه القصور في الرقابة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل قامت الشركة بتنفيذ هذه الخطة ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
3-5 الإفصاح عن الرقابة الداخلية - هل تعمل الرقابة الداخلية بشكل جيد؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل تم تصميم الرقابة الداخلية بشكل جيد؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد أي تقييمات لمدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد خطط لتحسين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد خطط للرقابة الداخلية العام المقبل؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل قامت الشركة بتقديم أي تقارير عن مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل توجد معلومات أخرى بشأن الرقابة الداخلية	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل كان الوضع صحيحاً لفحص الرقابة الداخلية؟ - هل قام المراجع الداخلي بإصدار أي تقارير أو أراء بشان فاعلية الرقابة الداخلية ؟	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
- هل قام المديرون المستقلون بإصدار أي أراء بشان فاعلية الرقابة الداخلية	تحصل الشركة على رقم(1) إذا كانت الإجابة نعم وصفر بخلاف ذلك
عدد صفحات التقارير المالية	الحد الأقصى 167 صفحة
إجمالي النقاط التي حصلت عليها الشركة والمرتبطة بالمتابعة	